

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et
de la recherche scientifique

Université de Boumerdes
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

رقم المذكرة:
SGMF54

مذكرة التخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:

إدارة مالية

الموضوع

دور التحقيق الجبائي في مكافحة التهرب الضريبي
دراسة حالة بمدينة الضرائب بومرداس

الاستاذ

✓ قاصب حسين

من إعداد الطلبة:

المشرف(ة):

✓ سعيدي دنيا افراح

✓ عريب شيراز

دفعة: الثانية

السنة الجامعية: 2022_2023



شكر وعرفان

ان الحمد لله وحده نحمده ونشكره وبه نستعين على قضاء كل حوائجنا

نتقدم بشكرنا الجزيل وامتناننا الى المشرف الذي اعطانا من وقته

وجهدته ونصائحه القيمة الأستاذ "قاصب حسين"

الشكر الجزيل الى السيدة "بن منصور اسيا" مؤطرة البحث

كما نتقدم بالشكر لإدارة قسم علوم تسيير

والى كل الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي

كما لا نفوت فرصة الشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في مديد المساعدة لنا

فجزاكم الله عنا خير الجزاء

بارك الله فيكم

إهداء

إذا كان أول الطريق ألم فإن نهايته تحقيق الحلم، وإذا كانت أول انطلاقة دمعة فإن نهايتها بسملة، وهاهي السنوات قد مرت والحلم يتحقق، الحمد لله لأنك وفقتني لإتمام هذا العمل، اهدي هذا العمل إلى:

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها أمي (بجاوية حسيبة) حبيبتي وأعز ما أملك، التي سهرت وكانت معي في أسوء حالاتي وظروفي وضغوطاتي، يكفي أن تعرفي أن لكي ابنة تنتظر فرصة واحدة لتقدم لك الروح والقلب والعين هدية رخيصة لما قدمته لي، وها اليوم صفقي، فابنتك كبرت وأصبحت خريجة، شكرا لك لأنك من صنعتي لي هذا الاسم حماك الله وأدامك نورا يضيء بيتنا.

إلى أبي (عريب ناصر) حبيبي وصديقي المفضل يا من دائما ترسم على وجهي أفضل ابتسامة ويا من صنعت لي أجمل طفولة وتمسك بيدي في كل خطوة أخطوها، شكرا لك أبي لأنك السند والظهر لي رعاك الله يا أغلى ما في الوجود.

إلى إخوتي أحبابي (شكيب، وائل) إلى من عاونني وساعدني ومد لي يد الأخوة، الأخ الحنون الذي وقف معي في الشدائد أهديك فرحة التخرج اليوم.

إلى أختي (هديل) اللهم اشفي أختي من مرضها، اللهم البسها ثوب الصحة والعافية.

إلى صديقتي زوجة أخي (يسمينة) لأنها ليست صديقتي فقط بل هي نبض قلبي،

إهدائي بمناسبة تخرجي الجامعي.

شيراز

إهداء

لقد نجحت و تكللت بتاج الفخر بفلاحي وزينت بيتنا بزغاريد النجاح لأسمع العالم اني
فخورة و ها أنا اليوم اقف على ناصية حلم لطالما حاربت لأجله لأحصد فخر أبي و بهجة
أمي، فالحمد لله ملاً السماء و الارض.
فعلتها و تخرجت، اهدي ثمرة مجهودي:

الى من أرضعتني لبن الحنان و سقتني ماء الحياة،الى صاحبة الحبل السري الذي لا
يزال اثره باقيا في حتى الآن،الى من تطيب أيامي بقربها و يسعد قلبي بهناءها، لن أجد في
قاموس اللغة عن كلمة شكر اشكرك بها دمت لي العمر كله أمي الغالية (**جمعة حوراية**).

أما عن ابي الفاضل المحارب ، الشامخ الراسخ، الحريص علي، رحيم بي، سندي
المتين و انيسي المعين حفظك الله يا أبي من كل شر يأذيك (**سعيدتي همد**).

حبيبتي حديثك يصنع أجمل ضحكاتي وحدك إلى من سقتني الحب في ضعفي، من
سهرت معي في كل مراحل الدراسية إلى القلب الابيض جدتي (**عماني ربيعة**).

دفع البيت و سعادته إخواتي ما من سطور ستعبر عن شعوري بمحبتكم، أنا قدوتكم
و سندكم و سابقى (**ريهام، ريتاج وأدم**).

ونيا أفرح

فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الشكر
II	الإهداء
IV	الفهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	ملخص
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: مدخل حول التحقيق الجبائي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحقيق الجبائي
03	المطلب الأول: مفهوم التحقيق الجبائي
05	المطلب الثاني: أنواع التحقيق الجبائي
06	المطلب الثالث: صلاحيات وسلطات الإدارة الجبائية في التحقيق الجبائي
09	المبحث الثاني: حقوق والتزامات دافعي الضرائب الخاضعين لإجراءات التحقيق الجبائي
09	المطلب الأول: حقوق والضمانات المكلفين بالضريبة
11	المطلب الثاني: الالتزامات المحاسبية للمكلفين بالضريبة
14	المبحث الثالث: إجراءات عملية التحقيق الجبائي

14	المطلب الأول: الأعمال الأولية لعملية التحقيق الجبائي
16	المطلب الثاني: الأعمال الميدانية لعملية التحقيق الجبائي
18	المطلب الثالث: إجراءات ما بعد التقويم
23	خلاصة الفصل الاول
24	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتهرب الضريبي
25	تمهيد
26	المبحث الأول: ماهية التهرب الضريبي
26	المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه
27	المطلب الثاني: أسباب وأثار التهرب الضريبي
29	المطلب الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي
31	خلاصة الفصل الثاني
32	الفصل الثالث: دراسة حالة للمديرية الولائية للضرائب ببومرداس
33	تمهيد
34	المبحث الأول: تقديم عام لمديرية الولائية للضرائب ببومرداس
34	المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب
35	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ومهامها
37	المبحث الثاني: المراجعة الجبائية من خلال التحقيق (المحاسبي، المصوب والمعمق في الوضعية الجبائية الشاملة)
37	المطلب الأول: التحضير لعملية التحقيق المحاسبي، المصوب و التحقيق المعمق في الوضعية

	الجبائية الشاملة
40	المطلب الثاني: سير عملية التحقيق المحاسبي، المصوب و التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة
56	خلاصة الفصل الثالث
57	الخاتمة العامة
60	قائمة المراجع
63	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
38	ضريبة القيمة المضافة على المشتريات للسنة المالية 2018	01
39	ضريبة القيمة المضافة على المشتريات للسنة المالية 2019	02
40	ضريبة الإعلان	03
44	إجمالي المصروفات السنوية	04
44	الدخل من التصريفات العقارية	05
46	ضريبة النشاط المهني	06
47	الضريبة على القيمة المضافة	07
47	ضريبة دخل الشركات	08
48	ضريبة الدخل العالمية	09
48	الضريبة على التدريب المهني المستمر	10
50	الضريبة على النشاط المهني	11
50	ضريبة القيمة المضافة	12
51	ضريبة الدخل العالمية	13
53	الأسعار النهائية المحتفظ بها لجميع عمليات الإستحواذ	14
54	الأرصدة المحررة	15
55	ضرائب الوضعية الجبائية الشاملة النهائية	16

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
35	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية بومرداس	01

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
64	الاشعار بالتحقيق المحاسبي	01
65	الاشعار بالتحقيق المصوب	02
66	الاشعار بالتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	03
67	حق الاطلاع	04
68	الاعذار	05
69	محضر معاينة بعدم وجود الوثائق المحاسبية	06
70	محضر نهاية الاشغال	07
71	الاجر مقابل الدور الفردي	08
72	التحكيم بالتسهيل	09
73	محضر (تسهيل التحكيم)	10

ملخص:

يعتبر التحقيق الجبائي جزءًا مهمًا من نظام الإقرار الضريبي نظرًا لفعاليته في محاربة التهرب الضريبي، وإن التحقيقات عادلة وفعالة تستند إلى صدقها ومصداقيتها في المعلومات التي يقدمها دافع الضرائب عن المخالفات والتجاوزات بهدف حث دافع الضرائب على ذلك إفشاء المعلومات، حيث تعمل السلطات الضريبية على ضبط كافة المخالفات بسبب دافعي الضرائب.

يهدف التحقيق الجبائي إلى تقييد التهرب الضريبي، الذي أصبح خسارة كبيرة نظرًا لعدم وجود ضرائب بين الأشخاص ذوي الضرائب، فإن عجز دخل الدولة غير كافٍ لتطوير مجموعة من القواعد والقوانين للحد من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: التحقيق الجبائي، المدقق الجبائي، الفعالية، فعالية التحقيق الجبائي، التهرب الضريبي، التصريحات، المكلفين بالضريبة.

Résume:

L'enquête fiscale est une partie importante du système de déclaration fiscale en raison de son efficacité dans la lutte contre l'évasion fiscale, et les enquêtes sont équitables et efficaces en fonction de leur véracité et de leur crédibilité dans les informations fournies par le contribuable sur les violations et les abus dans le but d'inciter le contribuable de divulguer des informations, car les autorités fiscales s'efforcent de contrôler toutes les infractions à cause des contribuables.

L'enquête fiscale vise à limiter l'évasion fiscale, qui est devenue une grande perte en raison du manque d'impôts chez les contribuables, le déficit des

revenus de l'État est insuffisant pour élaborer un ensemble de règles et de lois pour limiter ce phénomène.

Mots-clés: Enquête fiscale, Contrôle fiscal, Efficacité, Efficacité de l'enquête fiscale, évasion fiscale, Déclarations, Contribuables.

حَقِيقَةُ

تمثل الضرائب موردا مهما للاقتصاد الوطني كما أنها تشكل وسيلة مهمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تبين هذا من خلال مختلف التجارب الاقتصادية للدول على ممر العصور السابقة، فالموارد المتأتية من الضرائب تستخدم للتنشيط الاقتصادي الوطني للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وعلاج المشاكل الاقتصادية التي قد تطرأ، مثل التضخم، البطالة...إلخ.

إن الغرض من استخدام الضرائب هو تحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال قوة القواعد القانونية، حيث لا يمكن إنشاء أو فرض الضريبة أو الرسوم ما لم ينص القانون على ذلك، ويتم فرض الضرائب والرسوم، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية مع مراعاة تجنب الاحتيايل والتهرب الضريبي.

يعد التحقيق الجبائي أحد أهم التدابير لمحاولة الاحتفاظ بحقوق الدولة، وتهدف عمليات التحقيق الجبائي الى طريقة مكافحة اشكال الاحتيايل والتهرب الضريبي، أو على الأقل التقليل منه، و ذلك من خلال التأكد من صحة وسلامة المعلومات التي يقدمها دافع الضرائب، و انها مقدمة وفق المبادئ و القواعد الاساسية الملزمة محاسبيا على جميع الاشخاص المكلفين بالضرائب.

يهدف التحقيق الجبائي للحد من التهرب الضريبي الذي أصبح يكلف الدولة خسائر كبيرة نتيجة نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة ما من يحقق عجز في إيرادات الدولة مما جعل وضع مجموعة من القواعد والقوانين لكي تحد من هذه الظاهرة.

• إشكالية البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم طرح إشكالية هذه الدراسة وفق الصيغة الموالية:

هل التحقيق الجبائي يؤدي الى مكافحة التهرب الضريبي؟

• التساؤلات الفرعية:

- ماهي الآليات الممكن الاعتماد عليها للحد من التهرب الضريبي ؟

- فيما تتمثل أهداف التحقيق الجبائي والتزامات المكلفين ؟
- ماهي الإجراءات المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية من أجل الحد من التهرب الضريبي ؟

• الفرضيات:

- التحقيق الجبائي وسيلة ضرورية لمحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.
- إجراءات التحقيق الجبائي تقود إلى كشف التهرب والتدليس الجبائي.
- تساهم عمليات التحقيق الجبائي التي تقوم بها مديرية الضرائب على مستوى بومرداس في الحد من التهرب الضريبي.

• أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الآثار السيئة والسلبية لظواهر الاحتيايل والتهرب الضريبي التي تم تداولها بحرية دون رقابة أو خصم، وحرمان الأموال العامة في ظل زيادة البحث من قبل الجهات ذات الصلة لزيادة الموارد الجبائية، لذلك من الضروري اتخاذ جميع العلاجات المتاحة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، ومن هنا تكمن أهمية التحقيق الجبائي كوسيلة اساسية لمكافحة مختلف اشكال التهرب الضريبي.

تعتبر ولاية بومرداس قطبا للعديد من الاستثمارات في المجال الصناعي (المناطق الصناعية تتمثل في اولاد موسى، خميس الخشنة، يسر... الخ)، اما المجال السياحي (مدينة بومرداس، زموري، قورصو... الخ)، اما المجال الفلاحي (سيدي داود، بغلية، برج منايل... الخ)، إلا ان المداخل الجبائية لا ترقى على العموم لمستوى الاستثمارات والمشاريع المنجزة في هذه الولاية، مما يشكل تحديا اساسيا على مستوى مديرية الضرائب لهذه الولاية.

• أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة والسعي لاختبار الفرضيات المتبناة فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- إبراز أهمية التحقيق الجبائي ودوره في كشف عن التلاعب والأخطاء.
- دراسة مختلف الإجراءات و التقنيات الواجب إتباعها بغية الوصول لفعالية التحقيق الجبائي.
- إبراز معوقات التحقيق الجبائي التي تعمل على الحد من كفاءة هذه الأخيرة بغية تحسينها.

• دوافع اختيار الموضوع:

- نظرة وحساسة المجتمع الضريبي الجزائري للتحقيقات الجبائية.
- محاولة الوصول إلى كيفية تحقيق الرقابة الجبائية لمكافحة الغش الضريبي.
- الرغبة في معرفة أخطار التهرب الضريبي.
- الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع.

• منهج الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها، تم استخدام منهجاً تحليلياً ووصفياً، لقد تم التعمق في التحقيقات الضريبية من خلال مراجعة مختلف الآليات والعمليات المتبعة، ومن ثم فحص بعناية مختلف الإجراءات المحاسبية من قبل ادارة الضرائب لكل ما يتعلق بعمليات وإساليب التحقيق الجبائي المعتمدة.

• الأدوات المستخدمة في الدراسة:

- من أجل تحليل البحث، تم استخدام بعض الأدوات المهمة من حيث النظرية أو المجال، ومن أهمها ما يلي:
- البحث البيبليوغرافي، يتضمن هذا النشاط قراءة ودراسة الكتب والمقالات والوثائق الرسمية المتصلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، وذلك لتعزيز المعرفة والاستفادة من الأبحاث السابقة.
 - البحث الميداني الثانوي، وفق مصادر ثانوية، تتعلق الإحصائيات بنتائج التحقيقات الجبائية التي صدرت من المديرية العامة للضرائب.
 - البحث الميداني الأولي، وفق المصادر الأولية، الاستبيان، استخدام كل معلومات وخبرات موظفي الإدارة المحلية للضرائب في مجال البحث.

• صعوبات الدراسة:

لا توجد دراسة من غير صعوبات وعقبات، و من اهم الصعبات التي تم مواجهتها خلال هذه الدراسة ما يلي:

- عامل ضيق الوقت، حيث أنه من الصعب تغطية أي موضوع كان بشكل جيد في سداسي واحد.
- وجود بعض الإجراءات البيروقراطية في الحصول على المعلومات الخاصة بالتحقيق الجبائية.

• دراسة سابقة:

1- بلواضح الجلالي، التهرب الضريبي بين فعالية آليات الرقابة وإستراتيجية المكافحة حالة الجزائر خلال الفترة 2011/2001، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، جامعة مسيلة، الجزائر، 2015/2014، إشكالياتها: ماهية إستراتيجية الرفع من مستوى الأداء في مكافحة التهرب الضريبي في ظل التطورات الاقتصادية والمالية ؟

وجد أن النظام الضريبي في الفترة من 2011/2001 كان يتميز بعدم الاستقرار في قوانين الضرائب والرسوم، يحدث ذلك بسبب التغييرات المستمرة في المواد بين التأسيس وإلغاء وتعديل، مما يجعل فهمه صعبًا لكلٍ من أعوان الضرائب والمكلفين بالضريبة، على الرغم من وجود هياكل الإدارة والتدابير التشريعية والقانونية الموجهة لمكافحة التهرب الضريبي، فإنها لا تزال قاصرة في الحد من أعمال التهرب الضريبي، حيث يبقى العديد من الشخصيات المتهربة غير مكتشفة.

2- ولهي بوعلام، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004/2003، إشكالياتها: ما أثر مردودية أسلوب المراجعة الجبائية للتصريحات في مكافحة التهرب الضريبي ؟

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية: وهي أن بناء أية سياسة ضريبية يجب أن يعتمد على أسس منهجية لتجنب التعارض بين الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما يجب الحد من التهرب الضريبي الذي يشكل تهديدًا لأنظمة الضرائب.

تعد المراجعة الضريبية أحد أهم الأدوات التي تم إدخالها مع الإصلاح الضريبي بهدف مكافحة الغش والتهرب الضريبي من خلال إنشاء هياكل وإصدار العديد من القوانين واللوائح المختلفة.

تعتمد المراجعة الضريبية على مجموعة من العوامل المنظمة والانضباطية والمسؤولية الاجتماعية، بهدف رفع مستوى الأداء للحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

3- بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وآثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 2009/1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، إشكالياتها: ما مدى فاعمية الرقابة الجبائية في النظام الضريبي الجزائري؟

النتائج الرئيسية التي توصلت إليها تشير إلى أن الرقابة الجبائية تعاني من نقص في الموارد البشرية وعدم كفاءتها في التعامل مع العدد الكبير من المؤسسات التي يجب مراقبتها، بالإضافة إلى أنه من الصعب قياس التهرب الضريبي رغم وجود العديد من الطرق والأساليب المختلفة للتقدير.

4- سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، دراسة حالة بمدينة الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات، بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، إشكالياتها: إلى أي مدى تساهم فعالية التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

تم تحديد العديد من النتائج الهامة، ومنها أن إدارة الضريبة تعاني من نقص في المؤهلين لأداء عمليات المراجعة، وانخفاض معدلات التحصيل الضريبي.

• تقسيم الدراسة:

تم تقسيم محتوى البحث الى ثلاثة فصول محاولة منا الإلمام بكل جوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكالية المطروحة و اختبار مدى صحة الفرضيات التي إنطلقت منها الدراسة.

- تناول البحث من خلال الفصل الاول مدخل حول التحقيق الجبائي، حيث يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث

تم التطرق في المبحث الاول على ماهية التحقيق الجبائي بصفة عامة من خلال المفهوم وأنواع، صلاحيات وسلطات الإدارة الجبائية في التحقيق الجبائي.

اما المبحث الثاني يتحدث على حقوق والتزامات دافعي الضرائب الخاضعين لاجراءات التحقيق الجبائي.

تم ذكر من خلال المبحث الثالث إجراءات عملية التحقيق الجبائي.

- تناول البحث من خلال الفصل الثاني على الإطار المفاهيمي للضرائب والتهرب الضريبي.

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الاول الى مدخل للضرائب بصفة عامة (تعريف الضريبة، مبادئ الضريبة وخصائصها واهداف الضريبة).

اما المبحث الثاني يتحدث على الاصلاحات الضريبية في الجزائر.

المبحث الثالث يتحدث عن ماهية التهرب الضريبي (تعريف التهرب الضريبي وانواعه، اسباب واثار التهرب الضريبي، طرق مكافحة التهرب الضريبي).

- اما الفصل الثالث يتناول دراسة حالة لمديرية الضرائب لولاية بومرداس.

من خلال دراسة الإطار المنهجي و التعرف على المؤسسة محل الدراسة ، ثم تليها دراسة تحليلية لنتائج التحقيق الجبائي و دورها في مكافحة التهرب الضريبي.

الفصل الأول

مدخل حول التحقيق

الجبائي

يتألف التحقيق الجبائي، وفق اسمه من اثنين من المفاهيم الرئيسية وهما التحقيق والجبائية، لذلك لا يمكن الحديث عن التحقيق الجبائي دون فهم هذه المفاهيم، فيما يتعلق بالتحقيق فإنه قد شهد تطورًا ملحوظًا ولا يزال هذا التطور مستمرًا في هذا المجال، حتى أصبح يشمل جميع المجالات والمعلومات التي من الممكن معالجتها وتحليلها.

تبقى الجبائية حتى الآن عنصراً أساسياً في حياة الشركات، وهذا يتطلب التعامل معها بشكل دائم، نلاحظ أن هناك تطورات كثيرة حدثت في نظام الجبائي في الجزائر منذ عام 1991، وذلك لمواءمة المتطلبات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي، لذلك تعمل الشركات على تخفيض مستوى المخاطر الجبائية، وتأخذ المزيد من الحيطة والحذر.

يتمثل دور التحقيق الجبائي في مكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال، وذلك من خلال تقليل عمليات التهرب وابطالها.

المبحث الأول: ماهية التحقيق الجبائي

يأخذ التحقيق الجبائي شكل جملة من الإجراءات التي تهدف إلى التأكد من صحة القرارات المصرح بها من قبل المكلفين، وتعتمد في ذلك على مجموعة من العمليات ومن ذلك تبادل المراسلات مع المكلفين بالضريبة، فهؤلاء تعتبر تصريحاتهم صادقة مبدئياً، ودليل عدم صحتها أو خطئها يقع على عاتق الإدارة.

المطلب الأول: مفهوم التحقيق الجبائي

التحقيق الجبائي يعد من الأدوات المهمة للإدارة الجبائية لمواجهة الغش والتهرب الضريبي والتقليل من التأثيرات السلبية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني.

أولاً: تعريف التحقيق الجبائي

1- التعريف الأول

"يشير التحقيق في المحاسبة إلى مجموعة الإجراءات التي تستهدف مراقبة القرارات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين بالضرائب، ويتطلب ذلك إجراء التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية في موقع العملية، باستثناء في حالة طلب كتابي من المكلف بالضرائب ويتم قبوله من قبل المصلحة، أو في حالة وجود ضرورة قوية واضحة تتم التصديق عليها قانونياً من قبل المصلحة".¹

2- التعريف الثاني

"الفحص الجبائي يتضمن مجموعة من الخطوات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الجبائية التي يقدمها الخاضعون للضريبة، فيما يركز الفحص المحاسبي على التحقق من صحة المعلومات والنتائج المذكورة في هذه التصريحات، وذلك وفقاً للمعايير والقوانين المحاسبية والجبائية المعمول بها".²

3- التعريف الثالث

"يشير التحقيق الجبائي إلى مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى استكشاف ملفات المحاسبة في الموقع ومقارنتها بعناصر الاستنتاج".³

¹ - المادة 20، قانون الإجراءات الجبائية لسنة، 2023،

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CPF.Ar.LF2017.pdf

² - حمدي شريف الجليلي، التحقيق الجبائي والمحاسبي، دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة للاستيراد والتصدير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2018 ص 04.

³ - فضيل كوسة، التحقيق الجبائي في ضوء اجتهاد مجلس الدولة، المجلة الجزائرية في العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، المجلد 05، سنة 2015، ص 153.

4- التعريف الرابع

"يتعذر إجراء التحقيق الضريبي على الأشخاص الملزمين بدفع الضريبة والزامية حفظ الدفاتر المحاسبية والمستندات التي تشير إليها القانون الضريبي والقانون التجاري".¹

يمكننا استخلاص تعريف شامل من خلال النظر إلى التعاريف السابقة:

تعمل الإدارة الجبائية على إجراء مجموعة من العمليات، بهدف التأكد من صحة وموثوقية التصريحات المقدمة من المكلفين، وذلك للكشف عن العمليات الغير شرعية التي تهدف إلى تجنب دفع الضرائب بموجب قوانين محددة، تهدف إلى الحد من التهرب الضريبي والخروج عن القوانين الجبائية.

ثانيا: أهداف التحقيق الجبائي

تشكل عملية التحقيق الجبائي هدفا أساسيا بالنسبة لإدارة الضرائب، والتي تعمل على مراقبة صحة التصريحات، وذلك لتحقيق أهدافها التي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

1- الاهداف العامة

وضعت الإدارة الجبائية الجزائرية عدد معين من الأهداف العامة والمتمثلة في:

- ضرورة ضبط التهرب الضريبي والكشف عن المتهربين، مما يعني أن كل فرد بغض النظر عن طباعه أو سيرته الذاتية، إذا حقق دخلا أو أرباحا فيجب عليه دفع الضرائب.
- يبين تحديد التصرفات الخاطئة والكشف عن أخطاء الإدارة سبل تعرفهما على أسباب الغش، ومن ثم يتسنى لهم اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة المشكلات التي نتجت عن ذلك.
- المحافظة على المال العام ومنع ضياعه في أشكال مختلفة، وذلك من أجل تحقيق رغبات الخزنة العامة وزيادة الأموال المتاحة للإنفاق، مما يؤدي إلى رفاهية اقتصادية للمجتمع.²

2- الاهداف الخاصة

وضعت الإدارة الجبائية الجزائرية عدد معين من الأهداف المهنية الخاصة والمتمثلة في:

2-1- التأكد من إيداع التصريحات الجبائية، لتحقيق هذا الهدف تستعمل وسائل مختلفة

¹ - العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية الأنظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، سنة 2008، ص37.

² - محمد رفيق الطيب، مدى فعالية الرقابة الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004، ص 84.

- يتدخل جهاز الرقابة الذي يتم استخدامه في هذا المجال لمراقبة الأنشطة التي تخضع للضرائب ولا يتم الإعلان عنها، وذلك لملاحقة المكلفين بالضرائب الذين لا يودعون إقراراتهم الجبائية في المواعيد القانونية.

- بما في ذلك الهيئات الحكومية والشركات، أو من خلال تحليل البيانات المتاحة عن المكلفين لتقدير نسب الضرائب التي يجب دفعها، فإن إدارة الضرائب تسعى إلى جعل عملية دفع الضرائب سهلة وفعالة وذلك لزيادة جودة حياة المواطنين.¹

2-2- التحقق من دقة وصحة التصريحات المودعة من طرف المكلفين وذلك بتطبيق نوعين من الرقابة

- يتم إجراء التحقيق بناء على المعلومات المتاحة في ملف الضرائب، مثل الدخل المنقول والدخل العقاري.²

- ضمان متابعة المكاسب الجبائية، قدر التشريع الجبائي الجزائري عدد معين من المكاسب الجبائية والمالية في إطار ترقية الاستثمارات.

المطلب الثاني: أنواع التحقيق الجبائي

للتحقيق الجبائي أنواع عديدة نذكر منها:

أولاً: التحقيق في المحاسبة

يمكن لموظفي الإدارة الجبائية إجراء تحقيق حول حسابات المدفوعات الضريبية للمكلفين، والقيام بجميع الأبحاث اللازمة لضمان جمع الضريبة ومراقبتها بشكل صحيح.

يجب أن يتم الانتهاء من التحقيق في موقع المؤسسة في جميع الأحوال خلال 9 أشهر، ويمكن تمديد هذا الوقت بناءً على الأجل الذي تم منحه للمحقق الضريبي للرد على أي طلبات توضيح أو تبرير، في حالة وجود عمليات تحويل غير مباشرة.

يمكن تأجيل المدة المحددة سابقاً لستة أشهر إضافية، إذا طلبت الإدارة الجبائية معلومات من إدارات جبائية أخرى في إطار التعاون الإداري و تبادل المعلومات، وهناك استثناء عن مدة المراقبة في العين المحددة، في حالة قيام المكلف بالضريبة بتقديم معلومات كاذبة أو اقل من اللازم أو عدم الرد على طلبات التوضيح أو التبرير في المواعيد المحددة أو استخدام مناورات تدليسية مثبتة قانونياً.³

¹ - عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للنشر، الجزائر، سنة 2012، ص 22.

² - المادة 20 محدثة بموجب المادة 22، من قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010، ص 19. <https://www.mfdgi.gov.dz/ar-com-lf-2023-ar>.

³ - حمدي شريف الجليلي، التحقيق الجبائي والمحاسبي، دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة للاستيراد والتصدير، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2018، ص 11.

ثانيا: التحقيق المصوب

يقوم الموظفون في قسم الجباية بإجراء تحقيق مصوب في حسابات المكلفين بالضريبة لأنواع محددة من الضرائب، سواء لفترة كاملة أو لجزء منها، أو لمجموعة من العمليات المحاسبية، لكنها لا تتعدى سنة جبائية.

يتم إجراء تحقيق في الوقت الذي تثير فيه الإدارة الجبائية الشكوك حول مصداقية الوثائق والاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل مكلفي الضرائب، والتي تحتوي على بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الضرائب من خلال إخفاء المعنى الحقيقي للعقد.

يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة الذين يفتش عنهم خلال هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية، مثل الفواتير، العقود، وإيصالات الطلبات أو التسليم، المتعلقة بالضرائب، الرسوم، والأتاوى المرتبطة بالتحقيق.

لا يمكن أن يتم إجراء فحص شامل ونقدي للمحاسبة المكلفة بالضريبة في هذا التحقيق بأي حال من الأحوال، ومع ذلك فإن ممارسة هذا التحقيق لا تعوق إمكانية الإدارة الجبائية من إجراء تحقيق معمق للمحاسبة في وقت لاحق والعودة إلى الفترة التي تم فيها إجراء المراقبة، لكن يجب مراعاة الحقوق نتيجة لإعادة التقييم عند إجراء التحقيق المصوب.¹

ثالثا: التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

يستطيع موظفوا الإدارة الجبائية البدء في التحقيق المعمق في وضعية الجباية الشاملة للأفراد الطبيعيين، فيما يتعلق بضريبة الدخل الإجمالي، سواء كان لديهم محل جبائي في الجزائر أم لا، تكون لديهم التزامات حول هذه الضريبة.

وفي هذا التحقيق، يتأكد أعوان المحققون من توافق الأرباح المعلنة من جهة، مع الذمة أو الوضع المالي وعوامل معيشة المكلف بالضرائب، من جهة أخرى.

يمكن إجراء التحقيق المعمق في الوضع الجبائي الشامل، عندما تحدث حالات الملكية وعناصر أسلوب الحياة لشخص غير محسوب ضريبيا، ويوجد أنشطة أو دخل غير مجازف بالضرائب.²

المطلب الثالث: صلاحيات وسلطات الإدارة الجبائية في التحقيق الجبائي

منح المشرع في الجزائر حقوقا للإدارة الجبائية، و من بين هذه الحقوق التحقق من صحة و مصداقية المعلومات،

ومراقبة العناصر الخاضعة للضريبة، و تحديد ديون الضريبة لتضمن تحصيلها وهي كالتالي:

¹ حمدي شريف الجبالي، التحقيق الجبائي والمحاسبي، دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة للاستيراد والتصدير، مذكرة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2018، ص 23.

² المادة 20، قانون الإجراءات الجبائية،

أولاً: حق الاطلاع (انظر الملحق رقم 01)

يتم استخدام حق الاطلاع كأداة قبل وأثناء الرقابة الجبائية للتحقق من صحة المعلومات المستمدة خلال التحقيق، أو تدقيق وضمن صحتها.

يسمح لعمال الإدارة الجبائية بالإطلاع على الوثائق والمعلومات المحددة، من أجل إنشاء وتنظيم مصادر جباية الضرائب ورصد تقديراتها.¹

نذكر بين المكلفين بحق الاطلاع:²

1- الإدارة العمومية:

بشكل فعال بدون استثمار في التقنية الحديثة، فهذا الاستثمار يساعد على تحسين الخدمات التي يتلقاها المواطنون وتسريع الإجراءات الإدارية وتحسين جودة المعلومات المستخدمة في تلك المؤسسات، لذلك من الضروري اتخاذ خطوات فعالة لتحفيز أولئك المؤسسات للاستثمار في التقنية من خلال تقديم التشجيع اللازم مثل: برامج دعم وتخفيضات ضريبية.

بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات والهيئات المخضعة لرقابة الدولة والولايات والبلديات بما في ذلك أعوان الإدارة المالية، يجب أن يحترموا سرية مهنتهم عند الاحتجاج على طلب الوثائق التابعة لمصلحتهم، كما أن حق الوصول إلى ملفات إدارة الضرائب يتطلب موافقة من النيابة.

2- المؤسسات الخاصة والبنوك:

يتوجب على الجميع بما في ذلك الأفراد الطبيعيون، تزويد أعضاء التحقيق بالكشف المطلوب وفقاً للأحكام التجارية، وبتزويدهم بالسجلات المطلوبة والمستندات المصاحبة لها، بالإضافة إلى سجلات الإيرادات والنفقات.³

ثانياً: حق المراقبة

يسمح حق المراقبة للإدارة الجبائية التأكد عن طريق الإجراءات والتقنيات المنصوص عليها في التشريع الضريبي لمعرفة إهمال واجباته و امكانية إلحاقه الضرر لخزينة الدولة عند مخالفته للقانون الجبائي.⁴

¹ - المادة 20، من قانون الاجراءات الجبائية طبعة 2007 / 2008، مرجع سابق، ص17.

² - المادة 1 من قانون الإجراءات الجبائية. طبعة 2009/2010، مرجع سابق، ص06.

³ - المادة 312، من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المعدل بموجب المادة 86 من قانون المالية، لسنة 2002.

⁴ - المادة 53 من قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص37.

تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت والمؤسسات المعنية خلال ساعات فتحها للجمهور، وساعات ممارسة نشاطها، اذن حق الرقابة هو مجموع العمليات المادية والشكلية المنجزة من طرف أعوان الإدارة، والمتضمن صحة العمليات والمعلومات المقدمة من طرف الأشخاص المعنويين والطبيعيين والخاضعين للضرائب من خلال مقارنتها بعناصر والمعطيات الخارجية.¹

ثالثا: حق المعاينة

هذا الحق الذي يهدف إلى الإشراف على محاسبة المؤسسات هو عمل يبدأ من الميدان ويمثله التداخل الإداري فرض الضرائب على مستوى المصنع المستودعات، مع التأكد من صحة المعلومات والتقارير المقدمة من المكلفين شامل الضريبة.²

من اجل ممارسة الادارة الجبائية لحقها في الرقابة وعند تواجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية، يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص ضمن الشروط المبينة لأعاونها والذين لهم رتبة مفتش والمؤهلون قصد البحث والحصول الحجز وكل المستندات الوثائق والدعائم او العناصر المادية التي من شأنها ان تبرر التصرفات الهادفة الى التملص من الوعاء والمراقبة ودفن الضريبة.

تلك هي الصلاحيات الرئيسية التي يتم منحها لموظفي الإدارة الجبائية خلال عملية التحقيق الجبائي.³

2- T-Lambert, Le control fiscal droit et pratique, édition PUF, PARIS 1991, P,43.

²- المادة 18 - من قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص15.

³-المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص30.

المبحث الثاني: حقوق والتزامات المكلفين بالضريبة الخاضعين لعملية التحقيق

من أجل السير الحسن لعملية التحقيق الجبائي نص المشرع على مجموعة من الحقوق والضمانات للمكلفين بالضريبة مقابل الواجبات والالتزامات المفروضة على عاتقهم.

المطلب الأول: حقوق والضمانات المكلفين بالضريبة

يؤكد هذا النص على حق المسؤولين في الحصول على مجموعة من الضمانات المتعددة حيث يتم تقديمها من خلال عمليات الرصد والتقييم.

كذلك يتخذون ضمانات أخرى من خلال تطبيق التقييم المختلف.

أولاً: إرسال إعلانات الفحص وشهادة المكلفين بالضرائب الذين يدخل عملهم ضمن نطاق المراقبة
حيث أنه لا يمكن إجراء أي تحقيق دون إرسال وتسليم أي إشعار بالتحقيق على أن يستفيد المكلف بالضريبة من مدة تحضيرها قدرها 10 أيام.¹

يشمل قانون إجراءات الضرائب على عدم بدء التحقيق في المحاسبة قبل إخطار المكلف بالضرائب وتزويده بإشعار الوصول، يجب على الشخص المعني في حساباته أن يستلم ميثاق الحقوق والواجبات، كما أن مالك الأمر لديه مدة 10 أيام لتحضير نفسه قبل تاريخ استلام الإشعار.

يجب أن يبين هذا الإشعار بالتحقيق الألقاب والاسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أول تدخل والفترة التي يتم فيها التحقيق والحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المعنية وكذا الوثائق الواجب الإطلاع عليها.²

يجب أن يذكر أن رفض تلقي الإشعار لا يمنع من إجراء التحقيق، حيث يتم فرض الضريبة بشكل آلي من قبل المحققين، وفي حال ارتكاب الموظف المسؤول عن دفع الضرائب مخالفات أو استخدام طرق التزوير والغش فإنه سوف يتم إجراء تدابير مفاجئة من قبل العاملين في هذا المجال.

ثانياً: الاستعانة بالمستشار

يتوجب الإشارة بصراحة إلى أنه يسمح للمكلف بالضريبة باستعمال مفوض يختاره بنفسه خلال عملية المراقبة، وذلك للاستشارة بيه أو تفويضه بالتصرف نيابة عنه، لتجنب إلغاء الإجراءات.

وفقاً لقانون إجراءات الضرائب، ينبغي أن يتضمن إعادة التقييم إخطاراً صريحاً بأن المكلف لديه الحق في طلب مساعدة مستشار من اختياره لمناقشة اقتراحات زيادة مبلغ الضريبة أو الرد عليها، وذلك تحت طائلة البطالان، ويسعى القانون إلى مساعدة المكلفين في تحسين تقييمهم الضريبي وتأمين سير إجراءاتهم بشكل

¹ المادة 190، من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، مرجع سابق، صفحة 55.

² المادة 20-40، من قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، ص 25.

صحيح وشفاف، لذلك يجب على المكلفين الحرص على الالتزام بالمتطلبات المذكورة في القانون والحفاظ على تواصل جيد مع استشاريهم لضمان الامتثال للقواعد الضريبية والإجرائية وتقاضي العقوبات.

ثالثاً: تحديد مدة التحقيق بعين المكان

تحت أي ظرف من الظروف فإنه لا يمكن للإجراءات التي تتخذ أن تتجاوز فترة التحقيق في الموقع، فيما يتعلق بالبيانات والأوراق المحاسبية هناك مدد محدد وفقاً لرقم الأعمال السنوي للفحص وطبيعة نشاط المؤسسة.

1- مؤسسات تأدية الخدمات¹

- أربعة (04) أشهر إذا كان رقم أعمالها السنوي المصرح به لا يتعدى 1.000.000 دج وقل من 5.000.000 دج لكل سنة مالية محقق فيها.
- ستة (06) أشهر إذا كان رقم أعمالها السنوي المصرح به يتعدى 1.000.000 دج وقل من 5.000.000 دج لكل سنة مالية محقق فيها.

2- المؤسسات الأخرى

- أربعة (04) أشهر إذا كان رقم أعمالها السنوي المصرح به لا يتعدى 2.000.000 دج لكل سنة مالية محقق فيها.
- ستة (06) أشهر إذا كان رقم أعمالها السنوي مصرح به يتعدى 2.000.000 دج وقل من 10.000.000 دج لكل سنة مالية محقق فيها.

• تعد فترة التحقيق في مكان الحادث استثناءً للحالات التالية

- استخدام طرق احتيالية مثبتة قانوناً أو تزويد معلومات خاطئة وغير كاملة.
- فحص الملاحظات والطلبات المرفوعة بعد انتهاء فترة التحقيق، وتحدد فترة التحقيق ابتداءً من تاريخ تدخل المشرفين الأول في إشعار التحقيق.
- كما أشار قانون الإجراءات الجبائية على الاجال السابقة الذكر في مادة 20-05.

رابعاً: عدم تجديد التحقيق²

بناءً على البيانات الواقعية إذا انتهت التحقيقات المحاسبية المتعلقة بفترة معينة متعلقة بضريبة أو رسوم لمجموعة من الضرائب والرسوم، باستثناء الحالات التي استخدم فيها المكلف غير قانونية وقدم معلومات

¹ - ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية عامة لضرائب، طبعة 2006، ص 30.

² - ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية عامة لضرائب، طبعة 2006، ص 19/18.

غير صحيحة أو ناقصة أثناء التحقيق، فإن الإدارة لا يمكنها إجراء تحقيق جديد في نفس الكتب المحاسبية بشأن نفس الضرائب والرسوم ذات الصلة، ويرجع ذلك إلى حماية المكلف من الاستغلال وضمان التشجيع على التعاون في التحقيقات المحاسبية.

إذا لاحظ المكلف أي خطأ في الأرقام المستخدمة في الضرائب والرسوم، يجب عليه إعلام الإدارة بذلك في أقرب وقت ممكن لتفادي أي خطأ في المستقبل.

خامسا: حق طلب النتائج المترتبة عن قبول التقويمات¹

لكل مكلف بالضريبة له الحق في مطالبة نتيجة القبول الكاملة المتفق عليه من الضرائب، لا يمنح هذا الحق بموجب القانون، وإنما يدخل ضمن الضمانات المقبولة لحساب الممول المحقق في وضعيته.

سادسا: حق الرد

يمنح المشترك في المسؤولية الضريبية مدة أربعين (40) يوماً لإرسال ملاحظاته أو الموافقة عليها، وإذا لم يتم الرد خلال هذه المدة يعتبر ذلك قبولا ضمنيا.

المطلب الثاني: الالتزامات المحاسبية للمكلفين بالضريبة

ينص القانون التجاري على:

تسهيل مهمة الإدارة الجبائية أثناء قيمها بعملية التحقيق المحاسبي، نص المشرع على مجموعة من الالتزامات التي يجب على المكلفين إتباعها، وهناك التزامات محاسبية وأخرى جبائية.²

اولا: مسك دفاتر المحاسبة

بحيث يحتفظ بدفتر اليومية ودفتر الجرد حسب التاريخ دون ترك فراغات أو إجراء أي نوع من التغيير أو الانتقال إلى الفراغات وترقيم كل صفحة من الكتابين وتوقيعها من قبل قاضي المحكمة حسب الإجراء المعتاد، هذه الدفاتر هي:³

- سجل اليومية العامة.
- سجل الجرد.
- حفظ الدفاتر المحاسبية ووسائل الإثبات.

يتم الاحتفاظ بالدفاتر المذكورة في المادتين 10/09 من القانون التجاري وكذا وسائل الإثبات لمدة 10 سنوات، نظرا لأهمية هذه الوثائق في عملية التحقيق ومساهمة في مطابقة مع التصريحات، حيث انه:

¹ - قانون الإجراءات الجبائية، المادة 06/20، مرجع سابق، ص 32.

² - القانون التجاري، المواد 10 / 09 / 11 ص 15.

³ - المادة 64 من قانون الإجراءات الجبائية ص 36.

يجب الاحتفاظ بالدفاتر المنصوص عليها سواء في التشريع الجبائي أو في القانون التجاري والوثائق المحاسبية، وكذا الوثائق الثابتة لاسيما فواتير الشراء التي يمارس عليها حق المراقبة والإطلاع والتحقق لأجل مدته 10 سنوات منصوص عليها في المادة 12 من القانون التجاري، وهذا ابتداء من آخر تاريخ الكتابة فيما يخص الدفاتر، وتاريخ تحريرها فيما يخص الوثائق الثابتة.¹

كما نص القانون التجاري على هذه المادة في المادة 12.

ثانيا: التصريح بالوجود

ينبغي للأشخاص الملزمين بالضرائب الذين يخضعون لضريبة أرباح الشركات وضريبة الدخل الإجمالي أن يقدموا في الشهر الأول من بدء نشاطهم إفادة متطابقة مع النموذج المقدم من قبل إدارة المفتشين المباشرين للضرائب التابعون له.

ثالثا: التصريح الشهري أو الفصلي لرقم الأعمال

يجب على كل من يعيش في منطقة تفرض ضرائب قيمة مضافة إرسال تقرير شهري إلى السلطات المختصة أو بقرب مناطق تواجدهم، وذلك خلال العشر أيام الأولى من كل شهر، يجب أن يحتوي التقرير على جدول يظهر جميع قوائم بكل المدفوعات التي خضعت للضرائب، بما في ذلك دفع هذه الضرائب في نفس الوقت، إذا فشل أي شخص في احترام هذا الإجراء فسيرى نفسه مستغنى عن جزء من نفقات مادية أو قانونية.

رابعا: التصريح السنوي للعوائد والأرباح

يتوجب على جميع المكلفين بالضريبة تقديم تقرير سنوي للإدارة الجبائية المختصة وذلك قبل الأول من أفريل، في كل سنة مالية يجب أن يتضمن التقرير نتائج الأداء والإيرادات التي تم جمعها خلال السنة المالية.

خامسا: تقديم لرقم التعريف الإحصائي

تقوم الشركة بالتزام في كل إعلان بإرفاق جدول يحدد لكل هيئة معلومات محددة تتضمن رقم التعريف الإحصائي والتعيين والعنوان والبلدية وولاية المقر.

¹ - المادة 183 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ص84.

سادسا: التصريح بإيقاف النشاط أو الوفاة

يتعين تقديم إقرار الضرائب على الدخل الإجمالي والإقرار الخاص في مدة عشرة (10) أيام من تاريخ وفاة أو انتهاء التنازل، وذلك بنفس الموعد المطبق لأولئك المخضعين لضريبة أرباح الشركات والضرائب على النشاطات المهنية، في حال حدوث وفاة الشخص الملزم بسداد ضرائب، يجب تقديم إخطارا بجميع دخله المستحق للضريبة:

- إقرار إجمالي.

- إقرار خاص.

سابعا: حق الطعن

يملك المكلفون بالضريبة طرقا مختلفة للاستئناف الموضوعي وهي الطعن الإداري، الطعن النزاعي والطعن الولائي، يجرى كل هذه الطعون أمام إدارة جبائية.

المبحث الثالث: إجراءات عملية التحقيق الجبائي

لإضفاء الشرعية على التحقيق الجبائي والاستفادة من صلاحيات المشروع الجزائي للرقابة والتحقيق يجب احترام إجراءات القانون والتشريع ومن ثم قراءة الملفات المتعلقة بالضرائب للمكلف وإجراء بعض التحضيرات قبل إصدار إشعار التحقيق، يتم التركيز على أية مخالفات مكتشفه حتى يمكن إصدار إشعار تحديد مهلة التحضير بصورة واضحة.

تتم في هذه الفترة إعداد الملخصات لجميع التصاريح المختلفة، ويبدأ التحقيق على الفور في موقع الحادث.

المطلب الأول: الأعمال الأولية لعملية التحقيق الجبائي

تمثل هذه الأعمال جهاز الأرضية الملائم لإجراء عملية التفتيش ويتكون من ما يلي:
إعداد برنامج التحقيق الجبائي، تحديد معايير اختيار ملفات التحقيق، دراسة الملفات.

أولاً: إعداد برنامج التحقيق الجبائي

تقوم المفتشيات والمديرية الفرعية الجبائية بإعداد تقرير التحق الجبائي السنوي وتضمن حصر جميع المكلفين الذين يتطلب عليهم مراقبة ضرائبهم، ومن ثم تخطط لإرسال هذا التقرير إلى المدارس المركزية للضرائب حتى يخضع للدروس اللازمة سواءً كان قابلاً للاستحسان أو يحتاج إلى زيادة أو انخفاض في عدد الملفات.¹

تقوم المديرية المركزية بالموافقة على البرنامج النهائي للتحقيق ثم ترسله إلى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لتنفيذ وفقاً للمرسوم رقم 52 الصادر من وزارة المالية في 1994/04/29، تكفل المديرية الفرعية للرقابة الجبائية إعداد وتنفيذ التحقيقات المحاسبية فضلاً عن متابعة أسعار وتوثيق تخطيطات عقارات.

ثانياً: معايير اختيار ملفات التحقيق

إن اختيار ملفات التحقيق الجبائي تعتمد على أساس ومعايير عقلانية ووظيفية حتى تكون هناك عدالة بين المكلفين بالضريبة في فرض التحقيق المحاسبي عليهم وتتمثل هذه المعايير فيما يلي:

1- أهمية رقم الأعمال المصرح به خلال السنتين الأخيرتين.

¹ - مراح فاروق، دور الرقابة والتحقيق الجبائي في قمع التهرب الضريبي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، بسكرة، الجزائر سنة 2011، ص125.

- 2- يتم التركيز على قيمة النشاط وأرقام الأعمال المصرح بها في تقييم نتائج الممارس في ما يتعلق بالخسارة أو الربح الضعيف.¹
- 3- يعد انخفاض قيمة الإضافة بالنسبة لأهمية النشاط ووضع المؤسسة المماثلة هو الأمر المتصل به.
- 4- تم تغيير شيء مهم جدا في عدد العاملين وفي النتائج التي حققتها خلال الأربع سنوات الأخيرة.
- 5- يشير هذا النص إلى أهمية كشف المخالفات الاقتصادية التي تتم باستخدام وسائل غير مشروعة.
- 6- تمتاز العلاوة المذهلة في مستوى المعيشة للفرد المحمل بالضريبة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره يتم التحقيق من قبل الإدارة الجبائية في حسابات المؤسسات المهمة التي لم يتم الرقابة عليها سابقا، ويجب أن يشمل التحقيق جميع مناطق البلاد وأنواع الأنشطة المختلفة. تبقى هذه المعايير المذكورة كمثال ولا تقتصر عليها، حيث يتم من قبل القائمين على اختيار الملفات تقدير الضرورة في إحضار هذه الملفات لإجراء التحقيق معهم.

ثالثا: دراسة الملفات

يتم فحص الملفات التي تتكون منها إدارة الجبائية لشخص مطلوب لدفع الضرائب قبل أي عمل ميداني والغرض من دراسة هذه الملفات هو البحث عن المعلومات المتعلقة بالتحقيق، يقوم المحقق الجبائي بتقدير هذه الملفات بعد إظهار وثيقة التحقيق والتزام بأخذ الملف كما هو محدد في القانون.²

1- الملف الجبائي

يجب على كل شخص مسئول عن دفع الضرائب أن يقدم هذا النوع من التصريحات السنوية لجميع أنواع الضرائب التي يتعامل معها، ويجب أن تقدم هذه التصريحات في المقر الذي تتخذه المؤسسة باسمها.

2- الملف الشخصي

هو خاص على الضريبة على الدخل الإجمالي للمكلف وهو كذلك إجباري ويفتح في الإدارة الجبائية التابعة لمقر سكن المكلف.

تختلف بيانات المكلف بالضريبة وفقاً لطبيعته.

¹ أبو الزيد علي المتيت، الضرائب غير المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، ص 54.

² مراح فاروق، دور الرقابة والتحقيق الجبائي في قمع التهرب الضريبي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، بسكرة، الجزائر، سنة 2011، ص 125.

2-1- بالنسبة للأشخاص الطبيعيين تحتوي على ما يلي: الحالة الشخصية، الوضعية العائلية، مقر السكن، نوع النشاط...الخ.

2-2- بالنسبة للأشخاص المعنويين تحتوي على ما يلي: المقر الرئيسي لها، إسم المسير، عنوان المؤسسة، ميزانية المؤسسة. ويقوم المكلف من التأكد بان الملف يحتوي على كل التصريحات السنوية انها أودعت في تواريخها القانونية المحددة، ثم ينتقل إلى دراسة هذه التصريحات فيتطرق إلى¹:

- الرسم على القيمة المضافة TVA.
- الرسم على النشاط المهني TAP.
- الرسم على النشاط الغير المهني TANC.
- الضرائب على أرباح الشركات IBS.
- الضرائب على الدخل الإجمالي IRG.

المطلب الثاني: الاعمال الميدانية لعملية التحقيق الجبائي

بعد الانتهاء من الأعمال التمهيدية خاصة دراسة الملف الجبائي ينتقل المحققون إلى الأعمال الميدانية للتحقيق المحاسبي وهي كالتالي:

أولاً: الإشعار بالتحقيق

بعد توزيع الملفات المعنية بالتحقيق على رؤساء الفرق و المحققين يأتي دور هؤلاء بالتنفيذ المباشر من خلال إرسال الإشعارات بالتحقيق مرفقا بميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة.

1 - ارسال الإشعار بالتحقيق

يعد الإشعار بالتحقيق في المحاسبة وثيقة رسمية تصدرها فريق التحقيق ورئيسه، ويجب أن يذكر هذا الإشعار أسماء والقاب المحققين، إضافة إلى التاريخ والوقت الذي بدأ فيه التحقيق، فضلا عن المدة التي ستستغرقها العملية، والضرائب والرسوم والإتاوات ذات الصلة بالمكلف بالضرائب، إلى جانب نوع الوثائق التي يجب على هؤلاء مطالعتها، كما يجب أن تظهر هذه الوثائق المستخدمة صراحة من قبل مكتب المحاسب.

¹-عباس عبد الرزاق، "التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين ميلة"، الجزائر سنة 2010 ، ص52.

2- ميثاق المكلف

من الممكن أن تؤدي عمليات التحقيق إلى إعاقة أعمال المكلفين بالضرائب الشخصية أو المهنية، ولكن من الجانب الآخر يؤدي المحققون مهامًا حساسة وضرورية لا تُفهم دائمًا بشكل جيد من قبل المكلفين.

ثانياً: التدخل بعين المكان

تعد مرحلة التدخل بعين المكان نقطة بداية التحقيق، والتي بموجبها تبدأ دراسة الملفات والفحص المحاسبي بنوعيه، وهذا الإجراء للتنسيق بين الرقابة المحاسبية على مستوى المكاتب والرقابة المادية المنجزة بعين المكان، وذلك بزيارة ورشات الإنتاج ومستودعات التخزين للمؤسسة، وهذا لمقارنة مدى مطابقة التصريحات المقدمة وواقع المؤسسة، وتبدأ هذه المرحلة بالاتصال مع مسيري المؤسسات وزيارة المكان وجمع بعض المعلومات الأولية.¹

1 - الاتصال الأول مع الخاضع للتحقيق

يعتبر هذا الاجتماع أو التواصل الأول بين المحقق والمخضع للتحقيق أمراً هاماً للغاية، حيث يسعى كلا الطرفين إلى خلق جو من الثقة المتبادلة والاحترام للحصول على المعلومات من خلال التبادل بشكل مفتوح.

وبخصوص مسألة موضع الخطأ، وإدارة المرافق، والمشكك التي تؤثر على الشركة بالإضافة إلى أعمالها في المستقبل، فإن إجراء التحقيق في نفس المكان يسهل على المحقق حصوله على جميع المعلومات في أي وقت، ولا يزال من الممكن اتخاذ حجز هذا الملف في مكان آخر طبقاً لبعض الشروط.²

2 - جمع المعلومات

لاستيعاب حالة الشخص الذي يحمل مسؤولية دفع الضرائب وإمكانية تلبية جميع متطلبات التحقيقات الضريبية، يجب جمع المعلومات التالية:

- يتعلق الأمر بتحليل النشاط الأساسي والعناصر المرفقة الفعلية له ومقارنتها مع التصريحات المبينة.
- **ظروف استغلال الأعمال:** العملاء والموردين (عدد، توزيعهم الجغرافي، طرق التسوية).

¹-نعيمة بن رحو، تقنيات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، دراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية مستغانم، مذكرة ماجستير، تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2011، ص06.

²-حمدي شريف الجيلالي، التحقيق الجبائي والمحاسبي دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة للاستيراد والتصدير، مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، ص22.

- تشمل وسائل الانتاج: التي تم استخدامها على الآلات والمعدات والتكنولوجيا المستخدمة.
- المتاجر أو المحلات: مسجلة باعتبارها ملكية للمؤسسة في الأصول، وغير مسجلة باعتبارها عقود إيجار في الأصول.
- تصنيف المستخدمين: يعتمد على عدد أفراد عائلتهم أو الشركاء في العمل.
- تتعلق العلاقة مع المؤسسات الأخرى بنوع الوصايا التي تكون فرعية أو ملحقة للمؤسسة.
- الفحص الضريبي: التحقق من صحة الضرائب التي تم فرضها في فترة سابقة.
- الخطة المحاسبية: هي خطة تستخدم في القطاعات المعتمدة وتحتوي على دفاتر مساعدة مخصصة لتسجيل الأنشطة الرئيسية ولإنشاء روابط بين الأقسام التجارية والمحاسبية، كما يتضمن تحليلاً لاستخدام المحاسبي والرقابة الداخلية على عمليات المحاسبة.¹

المطلب الثالث: إجراءات ما بعد التقويم

تتضمن المهام الأولية للعون المحقق التأكد من صحة وثائق الواقع ومصادقيتها، وبعد إجراء عملية التحقيق في المحاسبة يستطيع هذا العون إيجاد نتائج تشير إلى صحة التصريحات أو خلاف ذلك بطريق الخطأ.

بعد ذلك يتعين على المحقق أن يخبر صاحبه بالأخطاء والتجاوزات المشابهة بالشكل والمضمون، تسجل هذه الملاحظات وتصرح بها لفئة من ذوي الخبرة في مراجعة قانونية مسمى بإدارة الضرائب حسب قانون دفعات مستثنى.

ثم نأمل أن تكون هذه الإجراءات فعالة لأشخاص في المديرية وتمثل في:

- التبليغ التمهيدي بنتائج التحقيق المحاسبي.
- إجابة المكلفين بالضريبة على التبليغ.
- التبليغ بالوضع النهائي للإدارة الجبائية وإقفال عملية التحقق.

أولاً: التبليغ الأولي بنتائج التحقيق المحاسبي

يتم إعلام المكلف بنتائج التحقيق بعدما ينتهي المحقق من عملية الفحص وإجراء التقييمات اللازمة، وذلك نتيجة إرسال إشعار يوضح التقويم الأولي المناسب له، حتى يكون بإمكانه تدوين ملاحظاته أو الإبداء برأي موافق له.

1- المعنى بالتبليغ

¹ - المادة 20 الفقرة 03 من قانون الإجراءات الجبائية، لسنة 2021.

أمام دافعي الضرائب أربعون (40) يوماً لتقديم التعليقات أو الموافقة، لن يتم اعتبار أي رد متأخر.¹

يمكن إرسال إشعار التقويم عن طريق البريد المضمون مع بطاقة استلام، أو يتم تسليمه شخصياً من قبل خدمة البريد، هذا يتفق مع المادة 05/3013 من قانون الرسوم المضافة والرسوم المماثلة.

يتم اعتبار إشعار التقويم قانونياً وصحياً بشكل قانوني حتى لو رفضه المكلف، أو لم يستطع خدمة البريد التسليم بسبب تغيير عنوان المكلف دون إخبار دائرة الضرائب في حالات نادرة، لا يعتبر إشعار التقدير صحياً ولا يكون في نظام القانون إذ كان هناك خطأ في العنوان أثناء التسليم أو يستلم تبليغات من قبل شخص غير مؤهل للاستلام.

2- محتوى التبليغ

بكل الحالات، يتوجب على إشعار التقويم أن يُذكر بأن المكلف بالضريبة لديه حقوق قانونية منها الحق في الإجابة وتقديم الملاحظات والاستشارة مع مستشار خاص به خلال (40) يوماً تبدأ من تاريخ استلام الإشعار، كما يجب أن يتسنى للمكلف فهم التفاصيل المذكورة في الإشعار بتفصيل كاف، فعلى سبيل المثال يجب أن تذكر في الإشعار بالتقويم جميع التغييرات والتطورات التي حدثت في قضية ضرائب المكلف وهي:

- اسم وإمضاء ورتبة العون المرسل، عنوان مكاتب التحقيق، رقم الهاتف، أيام وأوقات الاستقبال.
- الضرائب، الرسوم، الحقوق، الأتاوى، والوثائق التي يطلع عليها، وفترة التبليغ.
- تواريخ بداية ونهاية العمليات بعين المكان، إذا يعد إظهارها ضرورياً لأنه يثبت بصفة قطعية، نقطة انطلاق المهلة القانونية للتحقيق.

أي زيادة في فترة الاستجابة للإبلاغ يؤدي إلى المحافظة على الأسس التي تم الإبلاغ بها.

3- أسباب وأهمية التبليغ

يتمثل الهدف من إبلاغ نتائج التحقيق في تحديد تاريخ بداية مهلة (40) يوماً لمكلف الضرائب ليُعبّر عن رأيه في قبول أو رفض الملاحظات.

¹ المادة 20-06 -من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2010، ص18.

ثانيا: إجابة المكلفين بالضريبة على التبليغ

عند إعلان نتائج التحقيق، يحق للشخص الذي تم تكليفه بإيداع موافقته أو رفضه للتغييرات الجديدة في الأسس والقواعد، ومن الممكن أن يختلف رأي المحققين حيث يتأثر ذلك حسب وقت الإجابة، سواء كان داخل المهلة الزمنية أم خارجها، أو إذا لم يصل الرد على الإطلاق، لهذا فقد يكون الرد كما يلي:

1- الرد خلال الأجال

عندما يرد المسئول على العناصر التي احدث بخصوصها في الأجال القانونية المحددة، فإنه يتعين على محققي الأعوان دراسة وفحص هذه العناصر بغض النظر عن التبريرات، وبالإضافة إلى ذلك يسمح للمسئول بطرح أية أسئلة تتعلق بالأمر المتعلقة بالعمل أو مسائل قانونية.

2- الرد خارج الاجال

يجوز لأعوان التحقيق رفض الملاحظات التي تصل إلى الإدارة بعد انتهاء المدة القانونية المحددة والتي تبلغ أربعين يوماً، كما يتوجب على المحققين عدم رفض إجابات المتأخرة من الطرف الذي طلب منه تقديمها، في حال قبلت الأدلة التي قدمها هذا الشخص إلى حد معين فإن يستخدم في وضع قواعد وأسس ضرائب جديدة، أما في حال حصول نزاع، فإن الإجابة ستكون مؤجلة لفترة لاحقة وستحظى بالاهتمام عبر الإدارة المكلفة بالمنازعات.

3- غياب الرد

يعد عدم الرد من قبل المكلف بالضريبة مقبولا تماما وفقا للتعليمات الخاضعة له، وعند انتهاء الموعد القانوني المحدد يتعين على المحققين إرسال الجداول الإضافية والإشعار بالتصفية للإطلاع، فإن عدم تلقي أية إجابة من قبل المكلف لا يسمح بإسقاط حقه في تقديم شكوى في حالات التعديل، كما يجوز له تقديم احتجاجاته قبل 31 ديسمبر من السنة التالية لإرسال الجدول، ويلزمه بذلك حافظا على حق الطعن أمام الهيئات القضائية (الغرفة الإدارية على مستو المجالس).¹

ثالثا: التبليغ بالوضع النهائي للإدارة الجبائية، إقفال عملية التحقيق

بعد استلام إجابات المكلفين بالضريبة وملاحظاتهم، سواء كان ذلك خلال الفترة المحددة أو فيما بعدها، يقوم فريق الإدارة الجبائية أو أعوان التحقيق بتنفيذ عملية التحرير والتبليغ النهائي، يشتمل هذا التبليغ على تقرير مكتوب بشكل جيد ومفصل، يصدره المحققون في هذه الأثناء نسخا ملخصة من حسابات المكلف

¹ - المادة 20 6 - من قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2010، ص19.

بالضرائب، تظهر هذه الأرصدة حالة هؤلاء المكلفين بالضرائب من حقوق وغرامات في انتظارها، ثم يستعد التحقيق لإعادة دمج تقارير الملاحظات مع نسخ مختصر والذي يمثل التقرير النهائي يستغرق وقتاً، وهو المرحلة الأخيرة في عملية التحقق.

1- دراسة إجابة المكلف

قبل اتخاذ القرار النهائي في قضايا التحقيق، يجب على المحققين دراسة جميع العناصر التي تم جمعها من إجابات المشتبه بهم والتحقيق فيها للتأكد من صحتها، وذلك لضمان توثيق قواعد دقيقة، يستطيع المشتبه بهم طلب لقاء مع المحقق لتوضيح الأسئلة والنظر في مسائل غير واضحة في المستندات المالية، كما يستطيع طلب إجراء تحرير في نفس المكان حول أية مسائل قد تكون مستدعية لذلك، إذا رفض المشتبه به الإجابة على طلب شفوي، أو إذا كان الجواب غير كافٍ، فإنه يتعين عليه أن يعيد طلبه كتابياً.

يجب أن يذكر الطلب الكتابي بوضوح النقاط الرئيسية التي يعتقد المفتش أنه يجب الحصول عليها، توضيح أو تبرير وتخصيص فترة للمكلف لا تقل عن ثلاثين (30) يوماً لتقديم الرد.¹

2- التبليغ النهائي

يتم بناء أو تحديد الموقف النهائي للمصلحة من خلال التناقضات التي يتم استخراجها من قبل محققي الإدارة في نهاية عمليات المراقبة، يجب أن يعكس هذا التبليغ الوضعية الفعلية للمكلف ويتعين تفصيله بشكل جيد، ويركز المحققون في هذا الإخطار على دراسة النقاط المتنازع فيها التي رفعها المكلف، والتأكد على التغيرات والأسس الضرائبية الجديدة التي يتم إرسالها من قبل المحققين، سوف تصبح بعدها التصاريح غير مجانية وستضع إرسال هذه الروابط حد لأعمال محقق ضرائب، والغرامات التي يترتب على ذلك للمكلف والتي يتم استخدام عدد من الوثائق بهذا الغرض.

3- إصدار الأوردة وتحرير التقرير النهائي

3-1- إصدار الأوردة (الجدول)

يتعين على رجال التحقيق إصدار بطاقة المتابعة بعد إغلاق عملية التحقيق، وهذه البطاقة تستخدم لتحديد المبالغ المستحقة من الضرائب والغرامات التي يجب ترخيصها عن المكلف، ثم ترسل هذه المبالغ إلى مفتشيه الضرائب، ومن ثم تشكل ضد المكلف أوراق دائن وإخطارات قانونية لإجراء التحصيل.

¹ - المادة 19 من قانون الإجراءات الجبائية، 2015 ص14.

3-2- إرسال الإخطارات

تعد إرسال الإخطارات من مهام مديرية الضرائب الجهوية التي يتبع لها المكلف وتشمل هذه الإخطارات حقوق وغرامات يجب على المكلف دفعها، بالإضافة إلى تحديد اجل وكيفية الدفع، تعد ثلاث نسخ من هذه الإخطارات، حيث يحتفظ بها المكلف الجبائي بنسخة، وترسل النسخة الثانية للمكلف، بينما يحتفظ قباضة الضرائب التابعة لمديرية الضرائب بالنسخة الثالثة، وذلك لتوضيح أحوال التحصيل.

4- كتابة التقرير النهائي

المدونة النهائية تمثل الموقف الرسمي لإدارة الجبائية بخصوص الأخطاء التي اكتشفها المحققون أثناء عملية المراقبة، والتي تساعد في الوصول إلى معلومات حول مدى احترام المكلفين بالضرائب للإجراءات المؤسس عليها، كما يستخدم التحقيق لتحديد نتائجه وتقديره¹، ويجب على هذا التقرير التركيز على:

- يتم إرسال إشعار التحقيق عبر البريد أو تسليمه مباشرة إلى المكلف.
- تحديد الوقت الإضافي لبدء التحقيق في المكان وأسباب امتناع الموظفين عن أداء مهامهم في الوقت المحدد.
- يتعين علينا ذكر الانتهاكات التي تم اكتشافها والجزاء المفروضة، بما يتوافق مع الأنظمة والمواد القانونية المخصصة، كذلك يجب إرفاق المستندات التالية بتقارير التحقيق الموجهة إلى مديرية البحث والمراجعات والمديرية الإدارية للضرائب، فضلاً عن المفتشية الإقليمية.
- صورة أو نسخة عن الإشعار بالتحقيق.
- وضع حالياً لمقارنة الميزانيات.
- تحليل الأرقام بشكل موسع (كشف المحاسبة).
- نسخة من التبليغ بالتقويم إلى قسم المحاسبة.
- نسخة من رد المسؤول عن الضرائب.
- توضيحات بخصوص نوعية الضرائب والجزاء المفروضة.
- نسخة من الجداول أو المستند النهائي.

¹ عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين ميله، الجزائر 2010، ص 53.

خلاصة الفصل الأول:

يمثل التحقيق الجبائي إجراءً مهماً يسمح للإدارة الجبائية بالتأكد من صحة البيانات المقدمة، بالإضافة إلى تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالضرائب على أرض الواقع، إنه أداة قانونية تستخدمها الإدارة للرصد والتحكم في حفظ تواريخ دفع الضرائب وكذلك خصصت لاكتشاف جميع المخالفات والأخطاء، هدف التحقيق هو تصحيح هذه المخالفات وتلافي التعسف على جانب الإدارة، ولأجل ذلك قام المشرع بإنشاء نظام من ضمانات، سواء في سير التحقيق أو في إجراءات التشخيص، يستهدف التحقيق بهذه الطريقة قضية انتظام مكافحة التهريب، لذا تم وضع مجموعة من القوانين بهدف تحسين عملية البحث عن المخالفات والتقصي عنها في جانب الضرائب.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

للتحريك الضريبي

صدرت الدولة تشريعات ضريبية بهدف تعزيز المدخرات للأفراد وتحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروات بطريقة متوافقة، كان ذلك من خلال تحويل جزء من ثروة أصحاب الدخل العالية إلى فئات أصحاب الدخل المنخفضة، ومحاولة استصلاح بعض التشوهات في المنظومة الاقتصادية، هذه التشريعات اشتملت على إجراءات اقتصادية عميقة، وكان المجال الضريبي من بين مكونات هذه التغيرات، حتى تماشى مع التطورات المحلية والدولية، مخطط الضريبة لن يصل إلى النفاذ الصادق حتى يخفف من آثار هذه بالكامل، يمكن أن نتوقع رد فعل من قبل المكلفين للدفاع عن مصالحهم، وهذا يتضمن تقادي الضريبة كلها أو جزئياً، لإخراجهم من نطاق الأخذ بالضرائب، هذه الظاهرة المعروفة باسم التهرب الضريبي تتزايد بسبب خطأ في التشريعات أو التنفيذ.

المبحث الأول: ماهية التهرب الضريبي

بسبب الارتفاع السريع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة عجز الموازنة، ازدادت أهمية ظاهرة التهرب والعش الضريبي في السبعينات، حتى بلدان متقدمة جدًا في التحكم في وضعية دول اقتصادية واجتماعية تحرك نحو طريق النمو، لقد تأثرت كثيرًا بنقائص قيمه يمكن أن تؤدي إلى تدهور خزائهم.

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي و أنواعه

أولاً: تعريف التهرب الضريبي

1- التعريف الأول

تعني عدم الامتثال للتشريعات الضريبية أو الاستفادة من ثغرات في القانون لتجنب دفع أي مبالغ ضريبية، سواء كان ذلك عن طريق التلاعب بالسجلات المحاسبية أو التلاعب بالأموار المادية، هدف ذلك هو تجاهل واجب الدفع المستحق لصالح خزانة الدولة والذي يستخدم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.¹

2- التعريف الثاني

التهرب الضريبي هو عملية يحاول من خلالها الأفراد أو الشركات تجنب سداد الضرائب المستحقة عليهم بشكل كلي أو جزئي، دون تحويلها للجهات ذات الاختصاص.²

3- التعريف الثالث

عرفه Lucien Michel بأنه: تهدف مخالفة الضريبة القانون الجبائي إلى الابتعاد عن فرض الضريبة وتقليل قاعدة الوعاء الضريبي.³

4- التعريف الرابع

يقوم المسؤول عن الضرائب بفعل شخصي، باستخدام تقنيات قانونية معتمدة وتستند إلى حرية التسيير، لفحص حالة ضريبية محددة والحصول على نتائج اقتصادية متساوية مع نتائج ضريبية مقبولة.⁴

¹ حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 2007، ص39.

² رضا خلاصي، النظرية الجبائية، دار هومة لمطبعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص420.

³ سيام الكردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد لمنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، سنة 2011، ص9.

⁴ ولهي بوعلام، أثر مردودية المراجعة الجبائية في مكافحة التهرب الجبائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص22.

يمكننا استخلاص تعريف شامل من خلال النظر إلى التعاريف السابقة:

يتعلق التهرب الضريبي باستخدام أساليب غير مشروعة لتفادي سداد الضريبة أو تقليلها، ولذلك فإنه يمثل تصرفاً غير قانوني، يتم بإعطاء بيانات غير صحيحة بهدف التخلص من سدادها.

ثانياً: أنواع التهرب الضريبي

للتهرب الضريبي أنواع عديدة نذكر منها مايلي¹:

1- التهرب المشروع: يؤدي الاستفادة من بعض الثغرات إلى تحرير دافع الضرائب من التزامات دفع الضرائب، في اللوائح الضريبية يكمن بند التهرب من الضرائب دون خرق أي قوانين قد يتم إنتاج بعض السلع بمواصفات مختلفة عما هو منصوص عليه في القانون، مما يجعل النصوص القانونية ضرورية، يعتبر توزيع الميراث كهدايا على الأقارب طريقة ذكية للتهرب من دفع ضريبة الميراث المخفية.

هذه الأموال معفاة من ضريبة الميراث لأن العقار مؤهل ليكون قريباً على قيد الحياة من الدرجة الأولى.

2- التهرب غير المشروع: يقوم المكلف بالتهرب المقصود من دفع الضرائب التي تستحق عليه عمداً، ويتم ذلك عن طريق مخالفة الأنظمة والقوانين الضريبية بشكل واضح، والامتناع عن تقديم تصريح باستخداماته المالية، أو تزوير السجلات والحسابات أو التلاعب فيها.

3- التهرب الدولي: يعد هذا النوع من أخطر أشكال التهرب الضريبي، للتهرب من الضرائب وتجنب دفعها، لا يمكن للمرء الانخراط في أنشطة غير قانونية من أجل توليد الدخل والأرباح داخل بلدهم، تنطبق ضرائب الدولة عليك بناءً على المكان الذي تقيم فيه فعلياً، إلا إذا قررت التحول إلى دولة ذات معدلات ضرائب عالية، من المهم استخدام ما يناسب الموقف.

المطلب الثاني: أسباب واثار التهرب الضريبي

نلاحظ أن انتشار ظاهرة التهرب الضريبي نتيجة نقص الثقة و غياب الوعي الضريبي و ذلك لعدة أسباب منه:

أولاً: أسباب التهرب الضريبي²

1- أسباب النفسية

¹- حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2007، ص 39، 40، 41.

²- حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2007، ص 42، 43، 44.

وتعود إلى ضعف المستوى الوعي الضريبي لدى المكلف واعتقاده أن الضريبة أداة لإفقار الشعوب، ويعود هذا الإعتقاد لأسباب تاريخية.

2- أسباب تشريعية

- تعد التشريعات الضرائب والتذبذب المستمر في النظام الضريبي من المشاكل التي يمكن أن تواجهها المكلفون، حيث يتمثل ذلك في عدم فهمهم للنصوص القانونية، ومن أبرز هذه المشاكل صعوبة تفسير عدد كبير من الإعفاءات والتخفيضات والتعديلات، ما يزيد من احتمالية التهرب من دفع الضرائب.

- تتسبب زيادة عدد الضرائب في إجهاد المكلفين بشكل كبير، لأنه يتم فتح الباب لوجود ثغرات سهلة التسلل من خلالها.

3- أسباب إدارية

- العدد الهائل للمكلفين الخاضعين والملفات المعروضة للدراسة.

- نقص عدد الموظفين ونقص كفاءتهم المهنية.

4- وفرة المداخل

تزداد أهمية الأعمال المتعلقة بالصادرات المواد الأولية والخام في الحصول على إيرادات ضريبية مهمة، وتوجد بعض الدول التي تغفل هذا الأمر ولا تضع لها أي برنامج فعال للمراقبة والتأطير والتكوين الخاص بإدارة الضرائب.

يظهر إلى المداخل من الضرائب كثنائية نظرا للأثر المحدود للطلايات الضريبية على هذه التحويلات.

5- تعني فكرة سرقة الدولة عدم اعتبارها سرقة بما أنها تشمل شخصاً غير مادي، ويعود ذلك إلى عدم الوعي الضريبي.

6- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق الضريبة يكمن في التبذير والإهدار في الإنفاق.

ثانياً: آثار التهرب الضريبي¹

1- الآثار الاقتصادية

- تتمثل في ارتفاع تكاليف المعدات الضريبية وأسعارها.

- إعاقة المنافسة الاقتصادية.

¹ حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الطبعة الثانية، سنة 2007، ص50.

- تحوير الأنشطة الاقتصادية بطريقة وهمية (التوجيه الوهمي).
- تتعدد الأزمات بسبب رؤوس الأموال المتعددة.
- إعاقة التقدم الاقتصادي.

2- الآثار المالية

- يتعلق هذا النص بخسارة الحكومة في الميزانية وفقدانها جزءًا كبيرًا من مدخولها المتوقع من جمع الضرائب، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون.
- اختلال التوازن في ميزانية الدولة.
- ضعف الإيرادات العامة.
- زيادة نسبية في أسعار الضرائب وارتفاعها.

3- الآثار الاجتماعية¹

- تتسبب عدم المساواة في التهرب الضريبي في انحراف كبير عن مفهوم العدالة في توزيع الضرائب، حيث يتحمل الأشخاص المكلفين بأداء ضريبة وطنية واجتماعية أكبر نصيب من هذه الإجراءات، ذلك أنهم يتحلى بالامتثال للقانون ولا يستطيعون التهرب من دفع الضرائب.
- تراجع مدى صدق الشخص المشارك المعاملات.
- تعميق الفوارق الاجتماعية.

المطلب الثالث: طرق مكافحة التهرب الضريبي

هناك العديد من الطرق لمكافحة التهرب الضريبي نذكر أهمها²:

- **حق الإطلاع:** في إطار القانون المحدد يحظى موظفو الضرائب بحق الإطلاع على المستندات والملفات التي تخص المكلف، ويجب على المكلف تزويدهم بالمعلومات الصحيحة.
- **تقديم اقرار مؤيد باليمين:** تلجأ بعض القوانين إلى طلب تأكيد من المخول بحلف اليمين على صحة المعلومات التي يقدمها لإدارات الضرائب، هذا الإجراء يطبق في فرنسا ولا ينطبق في جميع دول العالم.
- **التبليغ بواسطة الغير:** بعض النظم تسمح في بعض الحالات لأي فرد بتزويد الهيئات المالية بمعلومات قد تساعد في كشف التهرب الضريبي.

¹ - سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2015، ص 36، 37.

² - حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، سنة 2007، ص 53، 54.

- عدم المبالغة في تعدد الضرائب: ينبغي تحديد الضرائب بما يتناسب مع القدرة على الوفاء من حيث الأسعار والكميات، وانطلاقاً من الظروف الاقتصادية الملائمة.
- نشر الوعي الضريبي: يتم إجراء ذلك بتعريف المواطنين على الضرائب وطبيعتها وصحتها القانونية وحق الدولة في جمعها، وأساليب إنفاذها عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- الجباية من المصدر: تلجأ بعض الدول إلى جمع الضرائب من مصادرها الصادرة لتأمينها للخزينة وتقليل فرص التهرب من سدادها كما يحدث حين تقوم بخخصم الضرائب من دخل الموظف قبل أن يتلقاه، أو خصمها من إنتاج المصنع، قد تستخدم هذه الطريقة أحياناً في إعداد التشريعات الضريبية، لذلك فإن المسؤولية على خط المراقبة والإفراغ وجود فرض تلك الضريبة.
- تطبيق عقوبات على الأشخاص الذين يتأخرون في السداد أو يحاولون التهرب منه.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي من أهم التحديات التي تواجه الدولة في تطبيق السياسة الاقتصادية من خلال ما قدمناه لا يمكننا التعرف بدقة على ظاهرة التهرب الضريبي، وهذا راجع إلى الاختلافات في وجهات النظر.

تعود هذه الظاهرة إلى أسباب مرتبطة، وأصبحت أكثر تعقيداً بسبب الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا والاتصالات، والتغيرات الحديثة التي فرضتها العولمة، لذلك تم استخدام مجموعة متنوعة من الطرق والأساليب المتجددة للحفاظ على تناسق تلك الظاهرة في المستويات المختلفة، مثل الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

مع ذلك، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات العلاجية حتى لو كانت هذه الأسباب تحسيسية، من خلال تصويبها أو من خلال تحويل المهام إلى جهاز مختص مثل جهاز الرقابة الجبائية.

الفصل الثالث

دراسة حالة للمديرية

الولائية للخرائب

(بومرداس)

بعد التطرق الى أهم الجوانب النظرية لموضوع الدراسة فيما سبق منها، يأتي هذا الفصل لأجل التحقق من أهم الفرضيات الخاصة بهذه الدراسة ميدانيا، حيث يستعرض في بدايته تعريفا بالهيئة المستقبلية لإجراء الدراسة التطبيقية والمتمثلة في مديرية الضرائب لولاية بومرداس، (المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، مكتب المراجعات الجبائية)

كما يتضمن هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن المتغيرات التي تضمنها الاستبيان المطبق حول دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، وذلك على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس، من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية لكل متغيرات الدراسة وحساب اختبار ستيودنت، وغيرها من الاختبارات اللازم تطبيقها في هذه الدراسة للوصول الى النتائج، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

المبحث الاول: تقديم عام لمديرية الولائية للضرائب ببومرداس

المراجعة الجبائية هي جزء أساسي من عمل المديرية، إذ تسهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المختلفة من خلال تقييم أداء المؤسسة وعرض نتائج الأعمال، لذلك يجب وضع النظريات على أرض الواقع.

المطلب الأول: التعريف بالمديرية الولائية للضرائب

سننظر في هذا المطلب إلى تعريف المديرية ونشأتها وكل من المخطط الهيكلي و مهامه والمقر.

أولاً: التعريف بالمديرية الولائية

المديرية الولائية للضرائب ببومرداس، إدارة عمومية غير ممرضة تابعة للمديرية العامة للضرائب للوزارة المالية.

ثانياً: نشأة المديرية الولائية

تم تأسيس مديرية الضرائب ببومرداس بموجب مرسوم تنفيذي رقم 21/10، اما تاريخ التأسيس في حدود الثمانينات.

ثالثاً: المخطط الهيكلي للمديرية الولائية¹

تمت هيكلة المديرية الولائية للضرائب بموجب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 20، المؤرخ في 20 مارس 2009م ل 2 ربيع الثاني عام 1430هـ، المحدد لتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجبائية وصالحيتها المهيكلة على النحو التالي:

- المديرية الفرعية.
- مفتشيات الضرائب.
- قباضات الضرائب.

رابعاً: مهام المديرية الولائية للضرائب²

حددت مهام المديرية الولائية للضرائب، بموجب القرار الوزاري المشترك بتاريخ: 29 مارس 2009 كالتالي:

- تأسيس الضرائب والرسوم ومختلف أشكالها.
- تحصيل الضرائب والغرامات لمصالح الخزينة العمومية.
- معالجة المنازعات الجبائية.
- الرقابة الجبائية والبحث عن المادة الخاضعة للضريبة.

خامساً: المقر

مركز الضرائب لولاية بومرداس، امام مقر ولاية بومرداس.

¹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 20، المؤرخ في 20 مارس 2009م ل 2 ربيع الثاني عام 1430هـ.

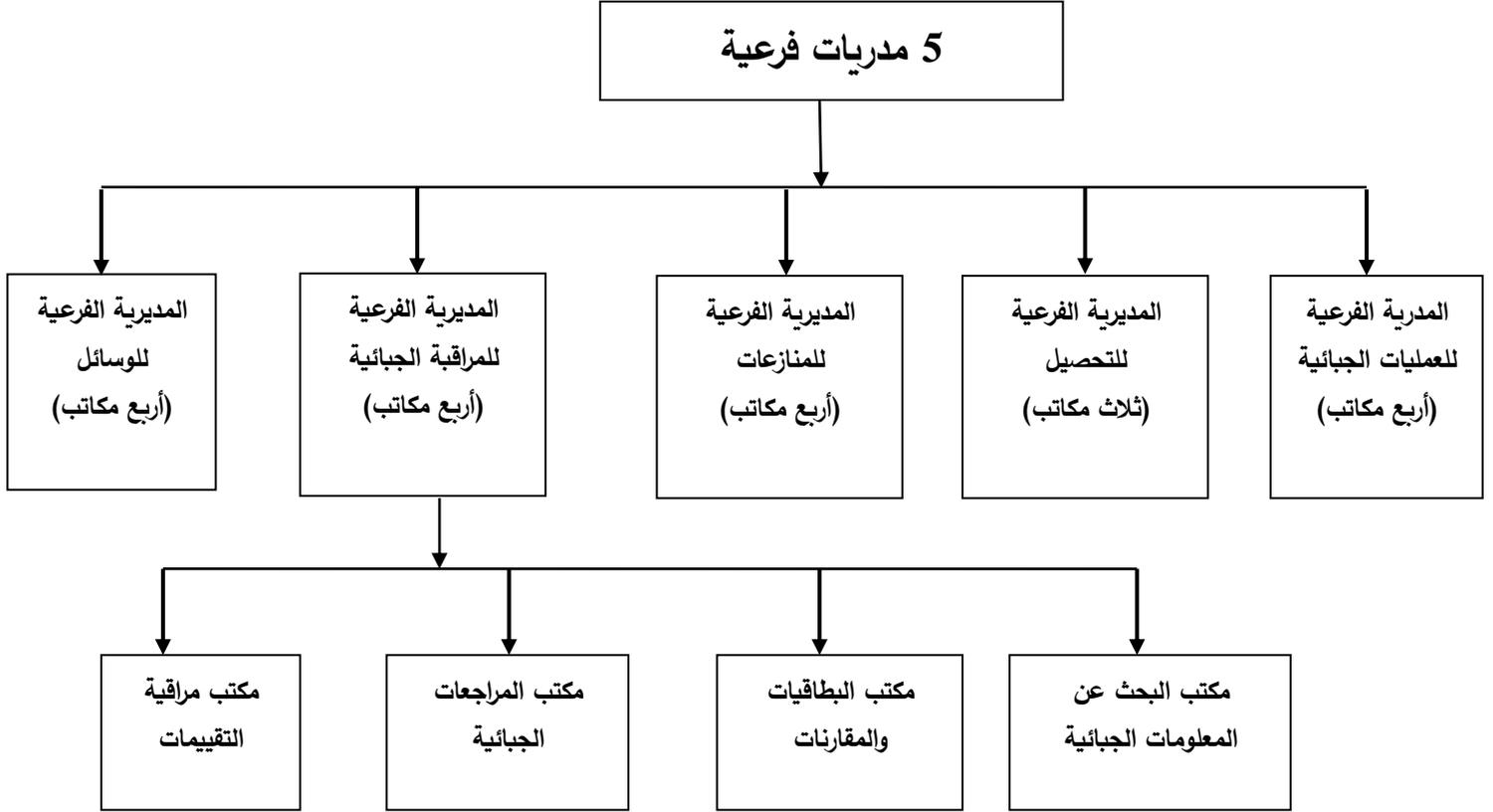
²- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب ومهامها

اولا: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

- نذكر خمس مديريات فرعية (نركز على المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية).

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية بومرداس



المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 20، 29 مارس 2009.

ثانيا: مهام مديرية الضرائب لولاية بومرداس

المديرية الولائية للضرائب ببومرداس، تتكون من خمسة مديريات فرعية ومصالح خارجية ممثلة في قباضات الضرائب، ومفتشيات الضرائب.

1- المديرية الفرعية للوسائل

تنقسم إلى أربعة مكاتب و تتكفل بما يلي:

- تنظيم إدارة الضرائب وإدارة سير النفقات والاستخدامات وأصول المحولة وغير المحولة في المديرية.
- يتطلب القيام بالعمليات البرمجية وترتيبها بشكل جيد ، بالإضافة إلى الحفاظ على تشغيل بنية الأنظمة والتطبيقات المعلوماتية.

2- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية

تتضمن أربع مكاتب و تتكفل بما يلي:

- متابعة الأنظمة الممنوحة لإعفاءات وامتيازات الضرائب.
- تنشيط المصالح وإعداد الإحصاءات وتجميعها.
- تتكلف بأشغال الإصدار.
- يتمثل العمل في تولي مسؤولية متابعة أوامر الشراء بإعفائها من رسوم القيمة المضافة ومراقبتها بشكل دقيق.
- مرافقة المفتشيات و مراقبتها وتنشيطها.

3- المديرية الفرعية للتحصيل

تتضمن ثلاثة مكاتب وتتكفل بما يلي:

- التكفل بالجدول والسندات ومراقبتها ومتابعتها وكذا وضعية تحصيل الضرائب والرسوم.
- مراقبة الأنشطة المحاسبية والتحقق منها، وتنظيم عمليات جمع الضرائب والإشراف المستمر عليها، وتوفير الدعم اللازم لتنفيذها بكفاءة في تحليل الحسابات وتصفية الأمور، بالإضافة إلى جمع الضرائب بطرق قانونية.
- يتم تقييم وضعية التحصيل بشكل دوري، مع تحليل النقائص الملحوظة في عملية التصفية، مع الاقتراح على تدابير لتحسين الناتج الجبائي.
- مراقبة النشاطات ومساعدتها قصد تطهير حسابات القباضات، والتخفيض من بواقي التحصيل.

4- المديرية الفرعية للمنازعات

تتضمن أربعة مكاتب و تتكفل فيما يلي :

- معالجة الاحتياجات المقدمة من طرف المكلفين برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية وتبليغ القرارات المتخذة بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات وطعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المتخصصة في قضايا المصالح الجبائية.

5- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

تتكون من أربعة مكاتب و تتكفل بمايلي:

- إعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.
- البحث عن المعلومات التي يمكن استغلالها.
- متابعة البطاقيات والمقارنات.

المبحث الثاني: المراجعة الجبائية من خلال التحقيق (المحاسبي، المصوب والمعمق في الوضعية الجبائية الشاملة)

بعد المناقشة الكاملة لجميع خطوات المراجعة الجبائية المتعلقة بالتحقيق المحاسبي والمصوب والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة من الناحية النظرية يتم التعمق في هذا الموضوع بطريقة عملية لدراسة حالة شخص طبيعي في عملية المراجعة الجبائية بالنسبة للتحقيق المحاسبي والمصوب والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة.

تحويل ملف المتضمن قائمة بأسماء المكلفين الذين يكون محل التحقيق من مفتشية الضرائب على المديرية الولائية للضرائب، تقوم بإرسالها الى المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية لمباشرة أعمال الرقابة والمراجعة وفق برنامج مصادق عليه، كل مديرية تقوم بتعديل الملف أي بزيادة أو حذف أي ملف، وتكون المعلومات سرية.

المطلب الأول: التحضير لعملية التحقيق المحاسبي والمصوب والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

أسندت المديرية الفرعية للرقابة الجبائية هذه المهمة لفرقة التحقيق التابعة لمكتب المراجعات الجبائية المتكونة من فرقتين، وكل فرقة متكونة من ثلاثة مهمات، كل مهمة تحتويها محققين لتنفيذ البرنامج السنوي للتحقيق، على رأسهم رئيس فرقة المراجعات الجبائية.

أولاً: المؤسسات المعنية بالدراسة

❖ التحقيق المحاسبي

هي مؤسسة شخص معنوي، مقرها المفتاح خميس الخشنة ولاية بومرداس، تمارس هذه المؤسسة نشاط الذي يتمثل في مخزن تبريد.

❖ التحقيق المصوب

هي مؤسسة شخص معنوي، مقرها بودواو البحري ولاية بومرداس، تمارس هذه المؤسسة نشاط الذي يتمثل في شركة أعمال البناء.

❖ التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

شخص طبيعي، المقر دلس بومرداس.

ثانياً: الوضعية الجبائية:

يمكن تلخيصها فيما يلي

- الضرائب المباشرة

❖ التحقيق المحاسبي

- ضريبة دخل الشركات (IBS) بنسبة 26% على الأرباح المحققة وفقا للمادتين 136، 150، من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المستوعبة (C.I.D).
- الضريبة على النشاط المهني (TAP) بنسبة 2% عن مقدار الدوران المحقق من المواد 217 الى 222 من (C.I.D).
- دفع استقطاعات (IRG) من الأجور المواد 75 - 1 و 129 - 1 و 130 - 2 من (I.D.C) من خلال منحك للشركاء، وفقا لنوعية صاحب العمل.
- ضريبة الدخل الاجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة على الشركاء، وفقا للمواد 1 و 45 و 46 و 104 من (C.I.D).

❖ التحقيق المصوب

وفقا لأحكام المادتين 30 و 40 من قانون ضريبة المبيعات، سيتم تذكرك بضريبة القيمة المضافة على المشتريات التي تم تحميلها على بعض فواتيرك، حيث تم استردادها دون داع. هذه الفواتير تفاصيلها كما يلي:

الجدول رقم (01): ضريبة القيمة المضافة على المشتريات للسنة المالية 2018

Motif	N° de facture	Date	Fournisseur	Montant HT	Montant TVA	Mois de récupération
1	431798/18	22/02/2018	DMAA	13 750	2 612	mars-18
1	431546 /18	23/01/2018	DMAA	179 520	34 108	mars-18
2	439/18	24/10/2017	ACHOURI AMOUKRANE	4 800 000	912. 000	mars-18
3	40/2018	24/07/2018	EURL ALMA MARINE	10 500 000	1. 995. 000	oct-18
3	27/2018	13/05/2018	EURL ALMA MARINE	18 240 000	3.465.600	oct-18
4	31/2018	13/01/2018	TADRIST ABEDLKRIM	220 000	41. 800	mars-18
4	37/2018	07/02/2018	TADRIST ABEDLKRIM	242 000	45.980	mars-18
4	39/2018	13/02/2018	TADRIST ABEDLKRIM	198 000	37. 620	mars-18
4	45/2018	20/02/2018	TADRIST ABEDLKRIM	231 000	43. 890	mars-18
4	513/2018	09/10/2018	TADRIST ABEDLKRIM	3 060 000	581. 400	nov-18
4	569/2018	21/11/2018	TADRIST ABEDLKRIM	6 120 000	1.162. 800	nov-18
TVA à reverser 2018					8.322.810	

المصدر: إخطار بالتعديل بعد الفحص المحاسبي لمرة واحدة، من ملف شخص طبيعي يخضع لعملية التحقيق المصوب، في المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية لولاية بومرداس.

جدول رقم (02): ضريبة القيمة المضافة على لبمشتريات لسنة المالية 2019

Motif	N° de facture	Date	Fournisseur	Montant HT	Montant TVA	Mois de récupération
3	01/2019	30/01/2019	EURL ALMA MARINE	4 320 000	820 800	Nov 2019
3	02/2019	02/02/2019	EURL ALMA MARINE	13 000 000	2 470 000	Fev 2019
3	03/2019	03/03/2019	EURL ALMA MARINE	5 040 000	957 600	Nov 2019
3	04/2019	03/03/2019	EURL ALMA MARINE	850 500	161 595	Nov 2019
3	06/2019	28/03/2019	EURL ALMA MARINE	408 600	77 634	Nov 2019
3	07/2019	01/04/2019	EURL ALMA MARINE	402 300	76 437	Nov 2019
3	08/2019	01/04/2019	EURL ALMA MARINE	601 200	114 228	Nov 2019
3	15/2019	05/05/2019	EURL ALMA MARINE	580 500	110 295	Nov 2019
3	16/2019	05/06/2019	EURL ALMA MARINE	673 200	127 908	Nov 2019
3	19/2019	15/02/2019	FERHAT SLIMANE	4.300.000	817.000	Avr 19
4	44/2019	30/03/2019	NOUALI MOHAMED	7.330.000	1.392.700	Avr 19
4	341/2019	24/10/2019	TADRIST ABEDLKRIM	6 973 000	1 324 870	nov-19
4	117/2019	14/03/2019	TADRIST ABEDLKRIM	8 060 000	1 531 400	avr-19
4	131/2019	13/04/2019	TADRIST ABEDLKRIM	3 310 000	628 900	avr-19
TVA à reverser 2019					10 611 367	

المصدر: نفس المصدر السابق.

- تكاليف صيانة وإصلاح حافلة الركاب (المادة 41 من قانون النقل الجوي).
- هذه الفاتورة تمت تسويتها نقدا (المادة 30 من قانون المساعدة التقنية).
- هذه الفواتير لخدمات لم يتم دفعها (المادة 30 من قانون المساعدة التقنية).
- هذه فواتير من الموردين الذي تم شطب سجلاتهم التجارية:

عبد الكريم: تم شطبها في 2014/04/30.

محمد: تم شطبها في 2017/09/14.

❖ التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

جدول رقم (03): ضريبة الإعلان

N°	Date d'acquisition	Désignation	Prix déclaré	Date de publication	Montant des droits
01	26/11/2017	Lot de terrain 1687m ² sis à El Kimia - DELLYS	16 870 000,00	22/07/2018	169 700,00
02	26/11/2017	(1/2)Appartement 103,60m ² sis à Hai El Boustane - Dellys	1 500 000,00	25/03/2018	15 000,00
Total année 2017					184 700,00
04	12/02/2018	Lot de terrain 11187m ² sis à El Kimia - DELLYS	30 000 000,00	/	300 000,00
05	01/04/2018	Lot de terrain 325,20m ² sis à El Kaous - DELLYS	8 000 000,00	03/06/2018	80 000,00
Total année 2018					380 000,00
06	20/10/2019	Lot de terrain 431m ² avec construction sis à Ladjina - Dellys	12 000 000,00	06/11/2019	120 000,00
07	17/06/2019	Lot de terrain 662,33m ² sis à Kalouta - DELLYS	10 000 000,00	/	100 000,00
08	21/01/2019	Comble 56,05m ² sis à Tala Meza - Dellys	5 000 000,00	/	50 000,00
09	21/01/2019	Local commercial 31m ² sis à Tala Meza - Dellys	2 000 000,00	07/05/2019	21 000,00
Total année 2019					291 000,00

المصدر: إشعار بالتعديل بعد التحقق المعمق من الوضع الضريبي الإجمالي، من ملف شخص طبيعي يخضع لعملية التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، في المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية لولاية بومرداس.

ملاحظة: هذه هي ضريبة إعلان الأرض المدفوعة والمذكورة على نسخ سندات الملكية التي قدمتها لنا (العقارات رقم 01 و06 و09).

هي ضريبة الإعلان عن الأرض (1%) محسوبة من سعر البيع (العقارات رقم 02 ورقم 05 قانون غير مقدم).

هذه هي ضريبة الإعلان عن الأرض (1%) محسوبة من سعر البيع المذكور على نسخ الصكوك الملكية التي قدمتها لنا (العقارات رقم 04 ورقم 07 ورقم 08 - إجراء نشر غير مذكور في هذه القوانين).

المطلب الثاني: سير عملية التحقيق المحاسبي والمصوب والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة

سير عملية التحقيق الجبائي بعدة مراحل، الإجراءات التحضيرية لعملية التحقيق، ثم التقرير الأولي، وفي الأخير التقرير النهائي.

أولاً: إرسال إشعار بالتحقيق:

بعد المصادقة على برنامج التحقيق وتحديد المحققين المكلفين بالملف، يتم إشعار المكلف الملزم بدفع الضريبة، وذلك من خلال وثيقة تحتوي على المعلومات التالية وفقاً لأحكام قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

- اسم المكلف.

- عنوانه.

- حساباته البنكية.
- تاريخ إرسال الإشعار.
- تاريخ استلام الإشعار.
- أنواع الضرائب الخاضعة للتحقيق.
- عبارة "لكم الحق في اختيار مستشار جبائي".
- إمضاء المحقق ورئيس الفرقة.
- السنوات قيد المراجعة.
- نشاط المكلف.

❖ إرسال الإشعار بالتحقيق المحاسبي (ملحق رقم 02)

قبل البدء في عملية التحقيق المحاسبي، يتوجب على المكلف بالضريبة أن يتلقى إشعارًا بذلك، وهذا يتم من خلال إرسال إشعار بالتحقيق وليس إشعار استلام، تم إرسال الإشعار برقم 163 في تاريخ 2021/02/11 وتم تسليمه شخصيًا بتاريخ 2021/09/16 مع تزويده بميثاق حقوقه كمكلف بالضريبة، تم من خلال هذا الميثاق منحه المهلة القانونية لتجهيز الوثائق والمستندات المحاسبية، وتم تحديد يوم 2021/09/23 كتاريخ لبدء التحقيق الميداني وتحديد الضرائب والرسوم التي يجب مراقبتها، وتحديد الأعوام المراد مراجعتها 2017/2018/2019/2020، ومنح للمكلف مهلة 10 أيام لتحضير وثائقه.

❖ إرسال الإشعار بالتحقيق المصوب (ملحق رقم 03)

تم إرسال الإشعار رقم 669 في تاريخ 2022/09/19 وتم تسليمه شخصيًا بتاريخ 2022/12/19 مع تزويده بميثاق حقوقه كمكلف بالضريبة، تم من خلال هذا الميثاق منحه المهلة القانونية لتجهيز الوثائق والمستندات المحاسبية، وتم تحديد يوم 2022/12/19 كتاريخ لبدء التحقيق الميداني وتحديد الضرائب والرسوم التي يجب مراقبتها، وتحديد الأعوام المراد مراجعتها 2019/2018، ومنح للمكلف مهلة 10 أيام لتحضير وثائقه.

❖ إرسال الإشعار بالتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة (ملحق رقم 04)

تم إرسال الإشعار رقم 728 في تاريخ 2021/06/14 وتم تسليمه شخصيًا بتاريخ 2021/12/27 مع تزويده بميثاق حقوقه كمكلف بالضريبة، تم من خلال هذا الميثاق منحه المهلة القانونية لتجهيز الوثائق والمستندات المحاسبية، وتم تحديد يوم 2021/12/27 كتاريخ لبدء التحقيق الميداني وتحديد الضرائب والرسوم التي يجب مراقبتها، وتحديد الأعوام المراد مراجعتها من 2017/01/01 إلى 2020/12/31، ومنح للمكلف مهلة 15 يوم لتحضير وثائقه.

- بعد تسليم الأعوان المحققين الإشعار، قاموا ببعض الإجراءات المبدئية، حتى يتسنى لهم تنفيذ مهامهم بدقة، وقاموا بتطبيق بعض التدابير التي تتضمن تعزيز جودة العمل، ومن بين هذه التدابير:
 - سحب ودراسة الملف الجبائي.
 - فحص الوثائق ومختلف التصريحات التي تضمنها الملف الجبائي.
 - تحضير استمارات التحقيق (إعداد كشف حالة المقارنة للميزانيات، إعداد كشف للمحاسبة).
- في حال عدم الرد على الإشعار بالتحقيق يمنح للمكلف إعدار (انظر ملحق رقم 05) مرفق بمحضر معاينة بعدم وجود الوثائق المحاسبية (انظر ملحق رقم 06) من طرف المحققين الجبائيين لمنحه (8) أيام من أجل إحضار جميع الوثائق اللازمة، سيؤدي عدم الامتثال لهذا الالتزام إلى قيام المؤسسة الضريبية بفرض ضريبة تلقائية عليه، وفقا للأحكام المادة 44 من قانون الإجراءات الضريبية.

ثانيا: التقرير الأولي

يتم تزويد الشخص المحقق بتقرير اولي بنتائج التحقيقات، ويقدم معها وثيقة تحتوي على إمكانية المكلف بالرد خلال (40) يوما عند استلام هذا الإخطار مع توضيح الملاحظات والتبريرات الخاصة به، أو قبول نتائج التحقيق.

❖ التقرير الأولي للتحقيق المحاسبي

بعد انقضاء الاجل المحدد للتحضير قامت فرقة التحقيقات بإجراء أول تدخل في عينا المكان، وذلك من خلال زيارة مقر المؤسسة الخاضعة للتحقيق من أجل ممارسة معاينات مادية قبل التحقيق المحاسبي للوثائق المحاسبية والهدف منها هو السماح للإدارة بإجراء بعض المعاينات المادية التي قد تفقد قيمتها إن أجلت والمتمثلة في:

- معاينة وسائل الانتاج (الجرد المادي للوسائل غير المنقولة، وكذا الوسائل البشرية).
 - جرد قيم الصندوق.
 - كشف أسعار البيع المطبقة من قبل المؤسسة.
 - معاينة مادية (المخزون الجرد المادي للمخزون الموجود في تاريخ التدخل).
 - معاينة وجود الوثائق المحاسبية، ولكن ليس من حق المحقق فحص مضمونها.
- فبعد فحص محاسبة المكلف من حيث الشكل والمضمون تم استخلاص بعض الملاحظات أهمها:
- فواتير الاستثمار للسنوات 2017 الى 2020.
 - فواتير المياه و الكهرباء للسنوات 2015 الى 2020.

- فواتير المبيعات للسنوات 2017 الى 2020.
- كشوف الحسابات البنكية للسنوات 2017 الى 2020.
- اقرارات اشتراكات الضمان الاجتماعي للسنوات 2017 الى 2020.
- نسخ من الكشوف الشهرية (سلسلة G50) للسنوات 2017 الى 2020.
- نسخ من الاقرارات السنوية (الميزانية العمومية) للسنوات 2017 الى 2020.

• المخالفات:

بعد فحص الحسابات والملف الضريبي للسنوات المالية من 2017 الى 2020م، المخالفات المتحصل مدرجة فيما يلي:

- عدم الاعتراف بالتصرف في الاصول.
- الاعتراف بضريبة القيمة المضافة غير مستحقة الدفع للسنوات السابقة في الحساب (645) دون اعادة الادماج في النتيجة الضريبية بمبلغ 15890953 دج لسنة 2018.
- الاعتراف في الاستهلاك خلال السنتين الماليتين 2018 و 2019 لأصل تم الحصول عليه في 2007 و 2005 على التوالي دون اعادة دمج كدخل خاضع للضريبة.
- تم ترحيل الاخطاء في حساب الخسائر.
- تحصيل غير مصرح به بعد دفع الراتب مباشرة من قبل العميل الخاص بك.
- عدم دفع التلمذة الصناعية.

❖ التقرير الأولي للتحقيق المصوب

• التجاوزات:

بعد فحص الحسابات و الملف الضريبي للسنوات المالية من 2018 الى 2019م، المخالفات المتحصل مدرجة فيما يلي:

- عدم تسديد الضريبة على النشاط المهني (TAP) للسنتين الماليتين 2018 و 2019.
- استرجاع ضريبة القيمة المضافة بالمخالفة لأحكام المادتين 30 و 41 من قانون ضريبة المبيعات.
- محاسبة المصاريف المتعلقة بتكاليف الصيانة والاصلاح لمركبة السياحة.
- تم شطب محاسبة فاتورة المورد في السجلات التجارية.
- عدم الاعتراف بحالة العمل رقم (03) التي ابلغ عنها عميلك... (زرالدة).
- الاعتراف في 2019 بفاتورة الشراء في تاريخ 2018/06/28 المتعلقة ب...
- اقتناء المعدات التي لم يتم حسابها.

❖ التقرير الاولي لتحقيق الوضعية الجبائية الشاملة (VASFE):

1- نفقات نمط الحياة

يتم تحديد نمط الحياة على اساس معدل ثابت في حالة عدم وجود المستندات الداعمة على النحو التالي
- الطعام 1000000 لكل طفل و 2000000 دج شخص بالغ.

$$960000=(12*20000*0.2)+(12*1000*0.4) \text{ او}$$

- الملابس 3000000 دج للشخص الواحد خلال السنة.

او

$$180000=6*30000$$

- رسوم الهاتف 200000 دج لكل شهر.

او

$$480000=12*2*2000$$

- رسوم الكهرباء و الغاز 160000=4*4000

- رسوم المياه 120000=4*3000

جدول رقم (04): اجمالي المصروفات السنوية

التعيين	2017	2018	2019	2020
الطعام	96000000	96000000	96000000	96000000
الملابس	18000000	18000000	18000000	18000000
الهاتف	4800000	4800000	4800000	4800000
الكهرباء و الغاز	1600000	1600000	1600000	1600000
رسوم المياه	1200000	1200000	1200000	1200000
المجموع	121600000	121600000	121600000	121600000

المصدر: نفس المصدر السابق

ملاحظة: يشكل افراد الاسرة في الاسرة الضريبية الخاصة بك من 06 اشخاص (02 اشخاص بالغين و 04 اطفال)

2- الدخل

جدول رقم (05): الدخل من التصرفات العقارية

الرقم	السنة	التعيين	السعر المحتفظ به
02	2018	شقة ذات 103.60 متر مربع في حي البستان -	400000000 دج

	دلس -		
8000000000 دج	قطعة ارضية ذات 325.20 متر مربع ف منطقة - الكمية - دلس -	2019	05

المصدر: نفس المصدر السابق

ملاحظة: لا يمكن إدراج العناصر التالية في الرصيد النقدي

- **الدخل الذي تدعي أنه يأتي من نشاط الصيد الخاص بك:** المستندات المقدمة في إجاباتك على طلب الإيضاح والتبرير، وهي قوائم الطاقم، لا تشير إلى مبلغ هذا الدخل، بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هذا الأخير موضوع إعلان وفقا لأحكام المادة 12 - 8 من قانون الضرائب المباشرة (الدخل الغير الخاضع للضريبة).

- **الدخل من القروض:** تغطي قوانين إقرار الديون الصادرة قب عام 2007 فترة قرض مدتها 12 شهرا، وفي ظل عدم تقديم مبرر لعدم سداد هذه القروض، نستنتج أن هذه الأخيرة قد تم سدادها عند انتهاء المدة المذكورة في هذه السنوات، أما المؤسسة التي تم إنشائها خلال عام 2018، فقد تم منحها لمدة شهر ونصف، من 2018/01/03 إلى 2018/02/17، والتي ليس لها تأثير على الرصيد النقدي.

ثالثا: الرد على التقرير الأولي¹

المكلف غير مسموح له بعدم الرد على الإشعار، أو التأخير في الرد بعد مرور الفترة القانونية، وهي 40 يوما، لإرسال ملاحظاته أو قبوله. وفي حال عدم الرد خلال هذه الفترة، فإن ذلك يعتبر قبولا ضمنيا، وقبل انتهاء فترة الرد، يجب على المفتش الضريبي توضيح جميع التفاصيل الخاصة بالإشعار، إذا طلب المكلف ذلك.

يتعين على المسؤول الذي تم تبليغه أن يرد على التبليغ في الوقت الذي حدده القانون، كما يجب عليه تسجيل ملاحظاته الخاصة حول نتائج التحقيق.

بعد دراسة الملاحظات والاعتراضات من قبل المحققين، يقررون ما إذا كانوا سيقبلونها أو يرفضونها، إذا قبلت يجب على المحققين إبلاغ المكلف عن طريق إعلامه بالقرار النهائي، ويجب أن يكون الإبلاغ مفصل بشكل جيد.

إذا وافقت الشخص المكلف على التعديلات، فهذا يعتبر موافقة رسمية ويصبح أساسا نهائيا لفرض الضريبة بشكل محدد، ولا يمكن للإدارة العودة عن ذلك، كما لا يسمح للمكلف بالاعتراض عليها أو اللجوء إلى الطعن.

رابعا: التقرير النهائي

¹ - لمادة 6-20 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2017،

https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CPF.Ar.LF2017.pdf

يشير التقرير النهائي إلى سجل مفصل يعبر عن الموقف النهائي لإدارة الجباية بشأن الأخطاء التي تم تحديدها خلال العملية الرقابية، والتي تؤدي إلى إغلاق العملية التحقيقية، يجب أن يتعرض التقرير إلى جميع المعلومات والبيانات المتاحة التي تساعد على تقييم احترام الأشخاص المكلفين بالضرائب للإجراءات اللازمة، بالإضافة إلى تقييم نتائج التحقيق.

• محضر نهاية الأشغال: (انظر الملحق رقم 07)

يقوم المحقق بوضع تقرير عن انتهاء أعمال التحقيق في المقر، ليس له الحق إلى الذهاب مرى أخرى لمقر التحقيق، بل يكمل تحقيقه في مكتب المراجعات الجبائية.

• إشعار بدفع القيمة الفردية: (انظر الملحق رقم 08)

وهي آخر عملية يقوم بها المحقق المحاسبي في الملف النهائي، هي عبارة عن جدول نهائي لجميع العمليات الحسابية.

❖ التقرير النهائي للتحقيق المحاسبي

• الضرائب

1- ضريبة النشاط المهني:

جدول رقم (06): ضريبة النشاط المهني

التعيين	السنة المالية 2017
مجموعة غير معن عليها	3.701.728
المعدل	2%
حقوق فردية	74.034
عقوبات (15%)	11.105
اجمالي المستحقات	85.139

المصدر: إخطار التعديل بعد التدقيق المحاسبي، من ملف شخص طبيعي يخضع لعملية التحقيق المعمق المحاسبي، في المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية لولاية بومرداس.

معدل النص على النشاط المهني المطبق و 2 % المنصوص عليه في المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة واستيعاب الضرائب، تم سحب الحقوق التي تم استدعاؤها من الضريبة الجزائية وفقا للمادة 193 من نفس القانون.

2- الضريبة على القيمة المضافة (TVA)

جدول رقم (07): الضريبة على القيمة المضافة

التعيين	السنة المالية 2017
مجموعة غير معن عليها	3.701.728
المعدل	19%
حقوق فردية	703.328
عقوبات (25%)	175.832
اجمالي المستحقات	879.160

المصدر: نفس المصدر السابق

معدل ضريبة القيمة المضافة المطبق بنسبة 19% وفقا للمادة 21 من قانون ضريبة المبيعات، الحقوق المذكورة مصحوبة بغرامات ضريبية طبقا للمادة 193 من القانون السابق.
3- ضريبة دخل الشركات (I.BS)

جدول رقم (08): ضريبة دخل الشركات

التعيين	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
النتائج المحتجة	7.350.159	8.490.041	8.352.333
ختم متتالي	74.034	/	/
نتيجة خاضعة للضريبة	7.276.125	8.490.041	8.352.333
المعدل	26%	26%	26%
حقوق فردية	1.891.792	2.207.410	2.171.606
عقوبات 25%	472.948	551.852	542.901
اجمالي المستحقات	2.364.740	2.759.262	2.714.507

المصدر: نفس المرجع السابق

معدل ضريبة دخل الشركات المطبق هو 26 وفقا للمادة 150 من قانون الضرائب المباشرة و الضرائب المماثلة، الحقوق المذكورة مصحوبة بعقوبات ضريبية لعدم كفاية التصريح وفقا للمادة 193-1 من نفس القانون.

4- ضريبة الدخل الاجمالي (IRG/RCM)

جدول رقم (09): ضريبة الدخل الاجمالي

التعيين	السنة المالية 2017
مجموعة غير معلن عليها	7.276.125
حقوق (IBS)	1.891.792
توزيع النتائج	5.384.333
المعدل	10%
عقوبات فردية	538.433
عقوبات (25%)	134.608
اجمالي المستحقات	673.041

المصدر: نفس المرجع السابق

يتم احتساب ضريبة الدخل الاجمالي على التفريغ الذاتي ذات 10 من السنة المالية 2017 على النحو المنصوص عليه المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة، الحقوق المذكورة مصحوبة بغرامات ضريبية لعدم كفاية التصريح وفقا لأحكام المادة 193 من نفس القانون السابق.

5- الضرائب على التدريب المهني المستمر

تطبيقا للمادتين 55 و56 من القانون عدد 97-02، المؤرخ في 1997/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1998، وكذلك احكام المراسيم التنفيذية رقم 98-149 بتاريخ 1998/05/13 ورقم 09-262 بتاريخ 24/08/2009، يجب ان يخضع اجمالي الرواتي لضريبة التلمذة الصناعية ايضا بنسبة 01%. الضريبة الاولى المدرجة، تنطبق فقط على الشركات التي تستخدم عددا من العمال يزيد عن عشرين (20) وفقا للمرسوم رقم 82-298 تاريخ 04/09/ 1982. وتقترن الحقوق المذكورة بالعقوبات تطبيقا لأحكام الفصل 193 من قانون الضرائب المباشرة و الضرائب المماثلة.

جدول رقم (10): الضرائب على التدريب المهني المستمر

التعيين	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
القاعدة الضريبية	4.953.400	4.031.700
الدخل الفردي (01%)	49.534	40.317
عقوبات (25%)	12.383	10.079
اجمالي المستحقات	61.917	50.396

المصدر: نفس المصدر السابق

❖ التقرير النهائي للتحقيق المصوب

بالمراسلة المشار إليها اعلاه، والتي خرجت من الخدمة بتاريخ 2023/01/25، استجابة لاختارنا بالتعديل رقم 1065 بتاريخ 2022/12/19 المتعلق بتحقيق التقرير المحاسبي للشركة يتعرض على الضرائب المقترحة من خلال اثاره النقاط التالية على وجه الخصوص.

1- نحن نحسب تشيع الاعمال رقم 03 مع (اسم الشخص...).

2- يتم حذف فاتورة المورد من السجلات التجارية.

3- مواد مجهولة المصير.

4- يجب دفع ضريبة القيمة المضافة.

ردا على ذلك، نتشرف بإبلاغكم بالمجموعة المخصصة لكل نقطة متنازع عليها من النقاط السابقة.

1- بالنسبة لحالة العمل رقم 03 التي تم الإبلاغ عنها من قبل عميلك في حدوث شركة إدارة سياحية،

وحتى إذا لم تتم الموافقة عليها من قبل السلطة المتعاقدة، فيجب احتسابها إلى الحساب (418):

منتجات العملاء التي لم تتم فاتورتها بعد مقابل جزء من حساب المنتج المناسب (الحساب 704):

بيع العمل ببيع العمل، نظرا لأن تم بالفعل إنجاز العمل.

في الحالة المذكورة حيث أصبحت هذه الحالة غير مدفوعة، من الضروري بعد ذلك ملاحظة بند بشأن

المستحقات (الحساب 491) خسارة القيمة في حسابات العملاء.

2- بينما بالنسبة لموردي محمد ... و عبد الكريم ... ، يتم إبلاغك بأن السجلات التجارية للموردين

المعنيين قد تم شطبها وإغلاق المباني وفقا للمعلومات التي جمعها من (C.N.R.C) بحيث لا يمكنهم

بأي حال من الأحوال القيام بنشاط تجاري.

3- بالنسبة للمواد غير الخاضعة للحسابات، يتم تذكيرك بأنها كانت تعتبر منتجا استثنائيا وليس مكسبا

رأساليا نظرا لأنه تم الحصول عليها خارج أي محاسبة.

4- أخيرا فواتير المورد مارين ... هي فواتير خدمات وليست لمشتريات مواد ولوازم، ويتم سداد ضريبة

القيمة المضافة بموجب أحكام المادة 30 قانون الضرائب على حجم المبيعات.

لجميع هذه التفسيرات والتوضيحات المقدمة والتي تشير إلى صحة التعديلات التي تم إجراؤها، يتم الحفاظ

على الأسس التي تم إخطارها في البداية.

• المناصب:

1- الضريبة على النشاط المهني:

جدول رقم (11): الضريبة على النشاط المهني

التعيينات	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
الايصالات المعلنة (ضريبة القيمة المضافة)	26766430	112869050
الايصالات المعلنة (TAP)	/	21.975.830
الاتصالات المتهرب منها	26766430	90893220
التخفيض (25 %)	6691607	22723305
الايصالات الخاضعة للضريبة	20074823	68169915
المعدل	2%	2%
حقوق بسيطة	401496	1363398
العقوبات (25%)	100374	340849
الدفع الاجمالي	501870	1704247

المصدر: إخطار بالتعديل النهائي بعد الفحص المحاسبي لمرة واحدة، رد على تعليقات عافعي الضرائب، من ملف شخص طبيعي يخضع لعملية التحقيق المصوب، في المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية لولاية بومرداس.

تبلغ نسبة الضريبة على النشاط المهني 2% مع تخفيض 25% على البناء والأشغال العامة والأنشطة المالية، وفق أحكام المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة (CIDTA). الحقوق التي تم استدعاؤها مصحوبة بالعقوبات الأساسية للإعلان غير الكافي وفقا للأحكام المادة 1-193 من قانون CIDTA.

2- ضريبة القيمة المضافة:

جدول رقم (12): ضريبة القيمة المضافة

التعيين	السنة المالية 2018	لسنة المالية 2019
استرداد ضريبة القيمة المضافة عند الشراء	8.322.810	10611367
(+) الدفع المسبق 01/01	1.172.769	4.933.334
(-) الدفع المسبق 12/31	4.933.334	715.288
اجمالي رسوم ضريبة القيمة المضافة	4.562.245	14829413
معدل العقوبة	%25	%25

الفصل الثالث:

دراسة حالة للمديرية الولائية للضرائب ببومرداس

مبلغ العقوبة	1.140.561	3707353
اجمالي الدفع	5.702.806	18536766

المصدر: نفس المرجع السابق

معدل ضريبة القيمة المضافة (T.V.A) هو 19% للسنوات على مبلغ المبيعات المحقق وفقا لأحكام المادة 21 من قانون ضريبة المبيعات.

الحقوق المذكورة مصحوبة بعقوبات اساسية لعدم كفاية الاعلان وفقا لأحكام المادة 116-01 من قانون مكافحة التهريب

ملاحظة لن يتم ترحيل اي دفعة مسبقة الى السنة المالية 2020.

3- ضريبة الدخل الاجمالي (I.R.G).

جدول رقم (13): ضريبة الدخل الاجمالية

التعيين	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
نتائج معترف بها	26.380040	67.895.230
النتائج المعلنة	4115660	12159560
حق الاستحقاق	9.101014	23.631.330
حقوق معترف بها	1308481	4123846
الرسوم الواجب دفعها	7792533	19.507.484
معدل العقوبة	%25	%25
مبلغ الغرامة	1.948133	4876.871
اجمالي الدفع	9.740666	24.384.355

المرجع: نفس المرجع السابق

يتم احتساب الضريبة على الدخل الاجمالي حسب الجدول المنصوص عليه في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الضرائب المستوعبة.

الحقوق المذكورة مصحوبة بجزاءات ضريبة لعدم كفاية التصريحات تطبيقا لأحكام الفصل 193-1 من نفس القانون.

❖ التقرير النهائي للتحقيق المعمق للوضعية الجبائية.

عن طريق البريد الذي وصل خارج الخدمة يوم 2022/01/26، تطلب مراجعة القواعد الضريبية و التحقيق المعمق من الوضع الضريبي الاجمالي للسنوات 2017، 2018، 2019 و 2020 من خلال استدعاء النقاط التالية:

- 1- اسعار البضائع المذكورة في النقاط 2،5،6،7 و 9 من الاخطار الاولي بالتعديل.
- 2- الاتهام مبرر بعقد هدية (قطعة ارض رقم 04).
- 3- نفقات نمط الحياة.
- 4- السعر المحتفظ به كمورد لبيع قطعة الارض ذات 325.20 متر مربع.
- 5- الدخل من نشاط الصيد.
- 6- لم يتم منح ارصدة البداية لسنة 2017 و 2018.

انه من خلال طلبك للتحكيم من قبل مدير الضرائب لولاية بومرداس، تم عقد اجتماع لهذا الغرض يوم 2022/11/08 بحضور مستشارك الضريبي، يتم تسليم المحضر المحرر في نفس اليوم وفق احكام المادة 20-06 من قانون الاجراءات الضريبية. (انظر الملحق رقم 09 و 10) من خلال نهاية هذا الاجتماع و بعد دراسة النقاط المتنازع عليها تقرر ما يلي:

- ان الاسعار النهائية التي سيتم الحفاظ عليها للسلع المذكورة في النقاط 7،6،5 و 9 ستكون تلك التي تحتفظ بها لجنة التوفيق في الولاية (CCW).

وفي الاجتماع الاخير في 2022/12/13، شرع في الحفاظ على اسعار السلع 7،5 و 9 ومراجعة سعر السلعة 06 من 20.332.000 الى 17.940.000 دينار جزائري.

لذلك فان الاسعار النهائية المحتفظ بها لجميع عمليات الاستحواذ الخاصة بك مفصلة في الجدول التالي:

N°	Date d'acquisition	Désignation	Prix retenu
01	26/11/2017	Lot de terrain 1687m ² sis à El Kimia - DELLYS	16 870 000,00
02	26/11/2017	(1/2)Appartement 103,60m ² sis à Hai El Boustane - Dellys	3 299 600,00
03	16/01/2017	Un bateau de pêche Sardinier	5 000 000,00
Total année 2017			20 169 600,00
04	12/02/2018	Lot de terrain 11187m ² sis à El Kimia - DELLYS	30 000 000,00
05	01/04/2018	Lot de terrain 325,20m ² sis à El Kaous - DELLYS	13 008 000,00
Total année 2018			43 008 000,00
06	20/10/2019	Lot de terrain 431m ² avec construction sis à Ladjina - DELLYS	17 940 000,00
07	17/06/2019	Lot de terrain 662,33m ² sis à Kalouta - DELLYS	19 869 900,00
08	21/01/2019	Comble 56,05m ² sis à Tala Meza - Dellys	5 000 000,00
09	21/01/2019	Local commercial 31m ² sis à Tala Meza - Dellys	2 538 900,00
Total année 2019			45 348 800,00

المصدر: إخطار التعديل النهائي بعد التحقق الشامل من الوضع الضريبي الإجمالي، رد على تعليقات دافعي الضرائب، المديرية الفرعية للضرائب لولاية بومرداس.

1- بما أن المتبرع الذي يجيب باسم محمد...، ليس له علاقة عائلية مع المتبرع، فإن هذه العملية وفق المادة 77 من قانون (CIDTA)، تعتبر تكاليف بمقابل التبرعات المقدمة للأباء بعد ذلك ما بعد الدرجة الثانية وكذلك لغير الوالدين.

2- نفقات نمط الحياة، التي تم تحديدها على أساس معدل ثابت، لم يتم الإبلاغ عنها على طلب الإيضاح والتبرير، ويتم الحفاظ عليها.

3- أثناء إنشاء الإخطار الأولي بالاسترداد، تم الاحتفاظ به كمورد، بالسعر المعلن في القانون 8.000.000 دينار جزائري فقط، إعادة تقييم هذه الأرض وإخطارها بتاريخ 2022/05/29 بمبلغ 14.634.000 دينار جزائري، وسيتم الاحتفاظ بالأخيرة في الرصيد النقدي.

4- لم تؤخذ هذه الإيرادات في الاعتبار في الميزان النقدي كمورد لأنها لم تكن موضوع إقرار ضريبي وفق أحكام المادة 12-8 من الإيرادات غير الخاضعة للضريبة.

5- لم يتم منح أرصدة البداية لعام 2017 و 2018 للأسباب التالية:

- بالنسبة للدخل من الإقتراضات 44.000.000 دينار جزائري قبل 2017 و 13.483.000 دينار جزائري لعام 2018، يؤكد الرد على طلب المصادقة على الإجراءات لتمديد إقرار المواعيد النهائية للديون المرفقة برك، المرسل بتاريخ 2022/02/17، أن لم يتم إبلاغ هذه السندات من أجل إجراء التسجيل وأن أرقام الإيصالات الظاهرة على السندات المذكورة تتعلق بسندات أخرى.

- لم يتم منح دخل قدره 1.750.000 دينار جزائري مع البيع خلال عام 2009 و 2011 من العقارات لأنك شرعت في عمليات استحواذ تجعل هذه المداخل مستوعبة بالكامل، وهي: قارب صيد في عام 2003، وشقة في عام 2014 مقابل بقيمة 3.000.000 دينار جزائري، ومحل تجاري عام 2015.
- للحصول على دخل بمبلغ 5.800.000 دينار جزائري، مع بيع قارب صيد في 2017/01/24: ستحصل على 50% فقط من هذا الدخل، أي 2.900.000 دينار جزائري على الرغم من أنك تملكه مع شخص آخر.

في الختام وفي ضوء ما تقدم، فإن حالة إعادة التقييم والتكاليف الناتجة قي كما يلي:

- تحديد القواعد الخاضعة للضريبة:

مما سبق وفقا للأحكام المادة 21 من قانون الإجراءات الضريبية، فإن مراقبة الاتساق بين الدخل المعن من جهة، والوضع المالي والوضع النقدي والوضع المالي من جهة أخرى، عناصر نمط حياة أسرته الضريبية بالمعنى المقصود في المادة 6 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المماثلة. أبرزت الأرصدة المحررة من الرصيد التالي:

جدول رقم (15): الأرصدة المحررة

Année	2017	2018	2019	2020
Disponibilités dégagées				
Solde de départ	2 900 000,00	/	/	/
Vente de biens Immobiliers	/	4 000 000,00	14 634 000,00	/
Total des ressources (1)	2 900 000,00	4 000 000,00	14 634 000,00	0,00
Année	2017	2018	2019	2020
Disponibilités employées				
Acquisition de biens meubles et immeubles	20 169 600,00	43 008 000,00	45 348 800,00	/
Honoraires du notaire	278 700,00	410 000,00	350 000,00	/
Droits d'enregistrement sur acquisitions	521 750,00	950 000,00	725 000,00	/
Droits d'enregistrement sur ventes	/	100 000,00	200 000,00	/
Taxe de publicité foncière	184 700,00	380 000,00	291 000,00	/
Dépenses de train de vie	1 216 000,00	1 216 000,00	1 216 000,00	1 216 000,00
Total des emplois (2)	22 370 750,00	46 064 000,00	48 130 800,00	1 216 000,00
Solde (1) - (2)	-19 470 750,00	-42 064 000,00	-33 496 800,00	-1 216 000,00

المصدر: نفس المرجع السابق

ستخضع الأرصدة السلبية الناتجة عن الرصيد أعلاه الضريبة على الدخل الاجمالي وفقا للمقياس المعمول به، وفقا للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المستوعبة، حقوق التهرب الناتجة سوف تكون مصحوبة بالغرامات الضريبية طبقا للمادة 1-193 من نفس القانون.

- الضرائب:

جدول رقم (16): ضرائب الوضعية الجبائية الشاملة النهائية

Année	2017	2018	2019	2020
Revenu dissimulé	19 470 750,00	42 064 000,00	33 496 800,00	1 216 000,00
Droits simples	6 682 762,00	14 590 400,00	11 591 880,00	304 800,00
Taux de pénalité	25%			
Montant des pénalités	1 670 690,00	3 647 600,00	2 897 970,00	76 200,00
Total à payer	8 353 452,00	18 238 000,00	14 489 850,00	381 000,00

المصدر: نفس المرجع السابق

يتم احتساب حقوق (IRG) وفقا لمقياس، وفقا للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والضرائب المستتبهة، وتقرن الحقوق المسترجعة بعقوبات ضريبة وفقا للمادة 193 من نفس القانون.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد جاء هذا الفصل لأجل التحقق من أهم الفرضيات الخاصة بهذه الدراسة حول دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس، وقد تم التوصل الى أن الفرضية الأساسية للدراسة- والتي تنص على أن الرقابة الجبائية تساهم بشكل إيجابي في مكافحة التهرب الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس محققة، كما تم التوصل من خلال هذا الفصل الى ما يلي:

من خلال هذا الفصل تم التوصل الى ان الرقابة الجبائية تساهم بشكل ايجابي في مكافحة التهرب

الضريبي على مستوى مديرية الضرائب لولاية بومرداس من خلال التحقيقات الجبائية التالية:

1- التحقيق المحاسبي.

2- التحقيق المصوب.

3- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة.

الغائمة

بالرغم من اعتماد الجزائر عدداً من الإجراءات الهادفة لتعزيز التحقيق الجبائي وتحقيق أقصى قدر من الإيرادات الضريبية، إلا أن التحقيق الجبائي يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعيق عمل المحققين، ويرجع ذلك إلى عدم تكييف الإدارة الجبائية الجزائرية مع التعديلات والنصوص الجديدة ونقص في المؤهلات والتدريبات التي تؤهل المحققين للعمل على تحقيق معايير عالية، تعتبر التحقيقات الجبائية أداة فعالة للتحقق من صحة الإعلانات الضريبية وكشف الخروقات والتلاعبات التي تؤثر على مصداقية المعلومات التي يقدمها المكلفون بالضريبة.

كما اتضح من خلال الدراسة خطورة التهرب الضريبي على كل المستويات، إذ يهدف إلى تقليل الموارد المالية التي تستخدم لتمويل النفقات العمومية والاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر التهرب الضريبي وسيلة خطيرة للتخفيف من الأعباء المالية ومدخلاً لتبرير الهروب من الالتزامات المالية المترتبة على المجتمع.

أن التهرب الضريبي، بات يشكل نقطة سوداء في الأنظمة الجبائية لمختلف الدول نتيجة إرتفاع حجم الخسائر التي يعكسها والتي تكلف ميزانية هامة لسد العجز الحاصل على مستوى مالية الدولة.

يتفق معظم فقهاء القانون الجبائي على أن الضرائب أصبحت وسيلة فعالة وضرورية لتوجيه السياسة الجبائية والاقتصادية للدول، وبالتالي يشكل التهرب الضريبي هاجساً للسلطات العامة، لأنه يفتك بالضرائب التي تعتبر ركيزة أساسية لتمويل النفقات وتنمية الاقتصاد الوطني، ويصبح من الضروري تحقيق المزيد من المنافسة، خاصة مع توسع الأسواق الخارجية وتنامي العولمة.

إن السياسة الجبائية التي تنتهجها الدولة، يمكن أن توفر مؤشرات هامة وأساسية للوكلاء الاقتصاديين وأن يكون لها الأثر الواسع على كثير من جوانب الإقتصادية، ذلك لأنها تؤثر على أسعار السلع وعوامل الإنتاج وعلى حوافز الإدخار والإستثمار وعلى تدفقات رأس المال الأجنبي وفعالية الأسواق.

واجهت سياسة الضرائب تحديات كثيرة، لكن الأخطر منها ظاهرة التهرب الضريبي، والتي لها أشكال وصور مختلفة، ولكن الخطير فيها هو انتشار طرق التهرب الضريبي بمفهومه الضيق، والتي تستخدم للتحايل على القوانين، مما يصعب كشفها وتتبعها، وبالتالي فإن المعاقبة القانونية لا تكفي لمحاربتها، مما يستلزم اتباع مقاربات أخرى تستخدم كآليات لمعالجتها.

تعود جذور التهرب إلى الاختلالات المتنوعة والمختلفة التي أدت إلى نشوئه وانتشاره، لذلك يجب أولاً إصلاح هذه الاختلالات وإنشاء قوانين صارمة لمحاربة التهرب ومنعه، حيث لا يمكن أن نقول إنه قدر محتوم.

• إختبار الفرضيات:

- بالنسبة بالفرضية الأولى: التحقيق الجبائي وسيلة ضرورية لمحاربة وسيلة التهرب الضريبي و كشف التدليس الضريبي.

- أما الفرضية الثانية: تتمثل في فعالية التحقيق الجبائي في مكافحة التهرب الضريبي وذلك من زيادة الالتزام الضريبي الطوعي للمكلفين بالضريبة، حيث تعمل فعالية التحقيق الجبائي على زيادة الفعالية من خلال الإجراءات الضريبية المستهدفة وتقليل لأدنى حد وهذا بالنسبة للإدارة الضريبية.
- الفرضية الثالثة: تعمل مديرية الضرائب على مستوى بومرداس في الحد من التهرب الضريبي بفضل عمليات التحقيق الجبائي.

● عرض إستنتاجات الدراسة:

- يمكن أن يؤدي التحقيق الجبائي دورا هاما في مكافحة التهرب الضريبي واسترجاع مبالغ هامة لخزينة الدولة.
- تحسين العلاقة مع المكلفين استفسارهم واستعلامهم عن حقوقهم واجباتهم الجبائية والرجوع للإدارة الضريبة لتزويدهم بالمعلومات اللازمة.
- نقص الفعالية لدى مصلحة التحقيق الجبائي نتيجة ضعف الموظفين المكلفين لمراقبة المتهربين من الضرائب.

● التوصيات:

- نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- الحد من منح الامتيازات الجبائية.
- زيادة التأهيل وتدريب المحقق الجبائي من خلال الارتقاء بمستواهم العلمي والمهني، وذلك لضمان التزام بمعايير المحاسبية وخاصة المحاسبة الجديدة.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

- 1- العيد صالح، الوجيز في شرح قانون الاجراءات الجبائية الأنظمة الجبائية، الرقابة الجبائية، المنازعات الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الجزائر، سنة 2008.
- 2- محمد رفيق الطيب، مدى فعالية الرقابة الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004.
- 3- عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى للنشر، الجزائر، سنة 2012.
- 4- حامد عبد المجيد دراز سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، السنة 2002.
- 5- خليل عواد أبو الحشيش، المحاسبة الضريبية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2004.
- 6- عبد الباسط علي جاسم الجحشي، الإعفاءات من الضريبة الدخل، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- 7- خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار النشر، الأردن، سنة 2003.
- 8- أمين السيد، احمد لطفي، فلسفة المحاسبة عن ضريبة الدخل، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 9- حميدة بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 10- محمد محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2010.
- 11- محمد حمد منور أو سرير، محاضرات في جباية المؤسسة، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر.
- 12- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992 - 2003، دار المنشورات بغدادية، الجزائر.
- 13- خلاصي رضا، النظام الجبائي الجزائري الحديث، دار هومة، الجزائر.
- 14- ميلود تومي، محاسبة الرسم على القيمة المضافة، بسكرة الجزائر، دار القدس للطباعة، 2006.
- 15- ابو الزيد علي المتيت، الضرائب غير المباشرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية مصر، 1997.
- 16- خالد عبد المنعم السيد عوض، الضريبة على القيمة المضافة، دراسة مقارنة لنظام الضريبة العالمية، مصر، ايتراك للطباعة والنشر 2007.
- 17- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

الكتب الفرنسية:

1- [http : www.ohasehis.com](http://www.ohasehis.com).

2- T-Lambert, Le control fiscal droit et pratique, édition PUF, PARIS 1991.

الرسائل و الاطروحات:

- 1- حمدي شريف الجيلالي، التحقيق الجبائي والمحاسبي دراسة حالة شركة ذات مسؤولية محدودة للاستيراد والتصدير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2018.
- 2- سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2015.
- 3- مراح فاروق، دور الرقابة والتحقيق الجبائي في قمع التهرب الضريبي، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، بسكرة، الجزائر سنة 2011.
- 4- نعيمة بن رحو، تقنيات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية، دراسة حالة في مديرية الضرائب لولاية مستغانم، مذكرة ماجستير، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، سنة 2011.

مجلات و ملتقيات:

- 1- فضيل كوسة، التحقيق الجبائي في ضوء اجتهاد مجلس الدولة، المجلة الجزائرية في العلوم القانونية والسياسية، العدد 03، المجلد 05، سنة 2015.

القوانين و المراسيم:

- 1- قانون الإجراءات الجبائية،
- 2- قانون المالية التكميلي لسنة 2008، والمعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية لسنة 2010.
- 3- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المعدل بموجب المادة 86 من قانون المالية، لسنة 2002.
- 4- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية عامة لضرائب، طبعة 2006.
- 5- القانون التجاري.
- 6- قانون المالية المادة 9 سنة 2010.
- 7- قانون الرسم على القيمة المضافة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.
- 8- دروس في قياس الرسم على القيمة المضافة، لكتور علي بن سلطان، 200/1999-2019-05-04.com .
- 9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 20، المؤرخ في 20 مارس 2009م ل 2 ربيع الثاني عام 1430هـ.
- 10- الجريدة الرسمية سنة 2009 - 2010، <https://www.joradp.dz/JRN/ZA2009.htm>

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec
A.R
N°

A

م. م. م. م.

Le

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à H, à l'effet de vérifier au titre des exercices l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec
A.R
N°

A

Le

Avis de contrôle ponctuel de comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le
à H, pour procéder à des opérations de contrôle portant sur
et concernant les années , ,

en vertu des dispositions de l'article 20 bis du Code de Procédures Fiscales.

Nous vous saurions gré de bien vouloir tenir à notre disposition les documents comptables et pièces justificatives inhérents aux droits, impôts, taxes et redevances concernés par la vérification dont la présentation est obligatoire conformément aux dispositions de l'article 20 bis-1 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et demander les précisions sur la conduite de cette vérification ponctuelle.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'impositions sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur, l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

A

Référence N°

Lettre avec
N° AR

Le

Avis de Vérification Approfondie de la Situation Fiscale d'Ensemble

Nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que nous envisageons de procéder à la vérification approfondie de votre situation fiscale d'ensemble. Cette vérification concerne l'ensemble des revenus dont vous avez disposé durant la période du au

Au cours de ce contrôle, nous aurons à analyser la concordance entre les revenus que vous avez déclarés au cours de cette période et la situation patrimoniale, la situation de trésorerie et les éléments de train de vie des membres de votre foyer fiscal au sens de l'article 21-1 du Code des Procédures Fiscales.

A l'effet d'exercer ce contrôle, votre concours sera sollicité verbalement ou par écrit, sur des points précis retracés dans vos différentes déclarations.

Pour vous permettre de réunir tous les documents et justificatifs nécessaires, vous disposez d'un délai minimum de préparation de quinze (15) jours à compter de la réception ou de la remise du présent avis de vérification (Article 21-3 du Code des Procédures Fiscales).

Votre attention est appelée sur le fait que le contrôle qui sera effectué portera sur l'ensemble des comptes financiers de votre foyer fiscal, l'origine des fonds dont vous avez disposés, leur composition et les variations de votre patrimoine.

La durée du contrôle est fixée à une (01) année, toutefois cette durée n'est pas applicable dans les cas de manœuvre frauduleuses, de renseignements incomplets ou inexacts ou en cas de défaut de réponse aux demandes d'éclaircissements ou de justifications conformément à l'article 21-4 du Code des Procédures Fiscales.

Vous avez la faculté de vous faire assister, au cours de ce contrôle, par un conseil de votre choix.

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

OBJET/ Droit de communication

Dans le cadre de l'exercice du droit de communication prévu par les dispositions des articles 45 à 63 du code des procédures Fiscales , je vous prie de bien vouloir me communiquer les informations suivantes concernant : M

Veuillez croire, Mr

en l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.

N°

A

Le

مساءلة

MISE EN DEMEURE

Par avis de vérification de comptabilité N° du dont vous avez accusé réception le vous êtes dans l'obligation de produire l'ensemble de vos livres et documents comptables.

En conséquence, et conformément aux dispositions de l'article 20-9 du Code des Procédures Fiscales, un procès-verbal portant N° du constate le défaut de présentation de ces documents.

A cet effet, pour nous permettre d'effectuer ce contrôle, je vous invite à la mise à disposition de ces documents dans un délai de huit (08) jours à partir de la date de réception de cette lettre.

Le non respect de cette obligation conduira l'administration Fiscale à procéder à une taxation d'office à votre encontre, conformément aux dispositions de l'article 44 du Code des Procédures Fiscales.

Je vous prie de recevoir, Madame/Monsieur
l'assurance de ma considération distinguée.

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Le
مدير معاليته لعدم وجود الوثائق المحاسبية.Procès Verbal de Constat de
Défaut de Présentation des Documents Comptables

Nous soussigné(s),
certifions avoir informé,
en sa qualité de
vérification de
le

par l'avis de vérification n°

de la
reçu

Ce jour, nous avons demandé que la comptabilité nous soit présentée.

Aucun des documents comptables suivants n'a été communiqué :

Nous avons, en conséquence déclaré, suivant le présent procès-verbal, le défaut de
présentation des documents comptables à Mr

Fait à , le à Heures.

Nom, prénom du gérant ou de son
représentant légal (1)

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(1) Mention doit être portée sur le PV en cas de refus de signature.

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 32

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Procès Verbal

De fin des travaux de vérification sur place

محضر زيارته الاستتال

Nous soussignés,

Vérificateur (s) de comptabilité dressons par le présent, un PV de constat de fin des travaux de vérification sur place au nom de l'entreprise exerçant l'activité de Sise au , conformément aux dispositions des articles 20/5 et 20/4 bis du Code des Procédures Fiscales, portée à sa connaissance suivant avis de vérification N° du

Fait à le

L'intéressé a signé : Oui Non

Nom/prénom/qualité du signataire
vérificateur (s)

Nom/Prénom/Grade de(s)

Série D - n° 37

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N° : Année :

مديرية الضرائب لولاية

CODE
ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECouvreMENT

DATE D'EXIGIBILITE

RECETTE DES IMPOTS

D.

(Cachet d'identification)

M. (nom et prénom - Raison sociale)	السيد (ت) (اللقب، الاسم، إسم الشركة)
Activité ou Profession :	النشاط أو المهنة
Adresse :	العنوان
Article d'Imposition :	رقم المادة
Numéro d'Identification Statistique :	رقم التعريف الإحصائي
Numéro d'Identification Fiscale :	رقم التعريف الجبائي

مفتشية الضرائب

(Cachet d'identification)

(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

Série D. 37 - Imp. Officielle, Alger (2021)

IMPOTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		T.V.A. déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)			Taux	Montant	
I.R.G.												
Majorations et Amendes (VF+IRG) à												
I.B.S.												
Versement Forfaitaire												
Taxe sur l'Activité Professionnelle												
Taxe sur la Valeur Ajoutée à												
Réintégration TVA/achats												
Pénalités d'assiette/TVA												
Taxe sur achats à												
E 2700 - Enregistrement												
E 2 - C 200 - Timbre												
C 1 - B - 00 - TF et TA												
C 1- F- 00 - Impôt sur le Patrimoine												
TOTAL GENERAL DU ROLE												

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

تسجيل التدقيق

CONVOCATION POUR ARBITRAGE

Conformément aux dispositions des articles 20-6 et 21-5 du Code des Procédures Fiscales, et suite à votre réponse à la notification de redressement du _____ parvenue à mes services le _____ dans laquelle vous sollicitez l'arbitrage auprès de _____

Nous avons l'honneur de vous inviter dans nos bureaux sis au _____ le _____ à _____ H _____ minute(s) pour assister à la réunion d'arbitrage.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix (Art 20-4 du Code des Procédures fiscales).

Veillez, agréer, Mme, Mr l'expression de notre parfaite considération.

Nom/prénom et qualité du signataire

Procès Verbal
-Réunion arbitrage-

En date du/...../....., àH, s'est tenue, au niveau d....., une réunion d'arbitrage, suite à la demande formulée par à l'effet d'examiner ses points de divergences avec la mission de contrôle en charge de son dossier de vérification.

Etaients présents :	
Côté contribuable objet du contrôle :	
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Côté administration fiscale :	
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de
Mme, Mr	en sa qualité de secrétaire.

L'ordre du jour de cette réunion d'arbitrage, a porté sur les points ci-dessous :

1.
2.
3.
4.
5.
6.
7.
8.
9.
10.

Débats (*)

A large rectangular area with a dotted grid pattern, intended for writing a debate.

(*) Dans le cas où l'espace ci-dessus est insuffisant, il y'a lieu de rajouter une feuille supplémentaire.

... du jour étant épuisé, la réunion a été clôturée à..... H.

Cachets et signatures :

Rappel :

Conformément aux dispositions des articles 20-6 et 20-5 du CPF, en cas de refus de signature du présent PV par le contribuable vérifié, mention est faite de ce refus. Aussi, une copie du PV lui est remise.

